الصيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
20 عاما من أجل حقوق الإنسان
Years For Human Rights

العدد الرابع والثلاثون - يونيو ٢٠٢٢

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

لأول مرة عربياً وأسيوياً

سعادة السيدة مريم بنت عبد اللّه العطية تتولى رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

GANHRI
Global Alliance of National Human Rights Institutions

الأمين العام يفتتح معرض حقوق الإنسان وكرة القدم بمقر الأمم المتحدة بجنيف

حوار مع المكرم :

الشيخ عبد الله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في تنظيم مؤتمر التضامن الدولي بالقاهرة

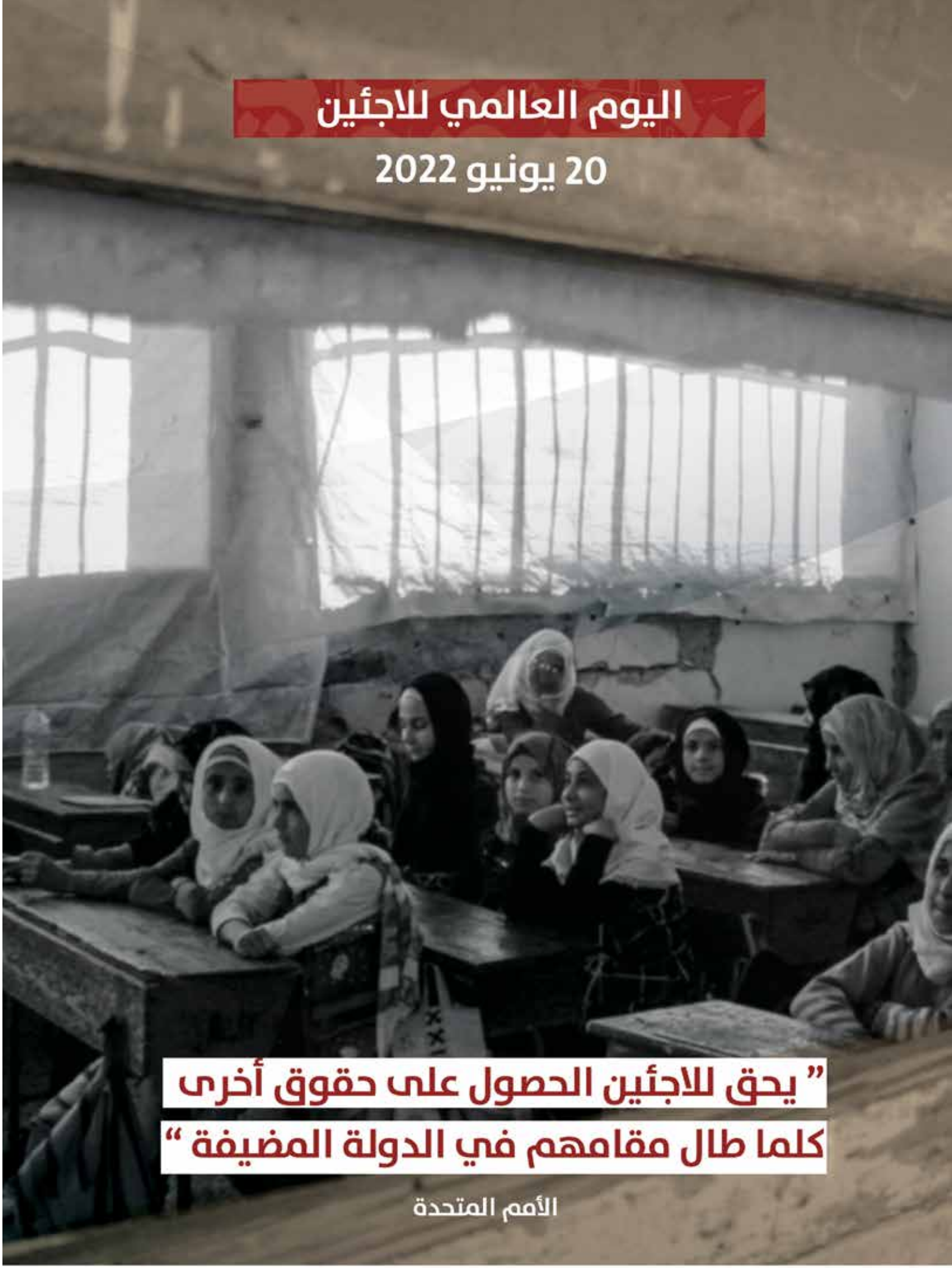

اليوم العالمي للاجئين

20 يونيو 2022

" يحق للاجئين الحصول على حقوق أخرى
كلما طال مقامهم في الدولة المضيفة "

الأمم المتحدة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

QATARNHRC

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير
حمد سالم الهاجري

هيئة التحرير
عبدالرحمن سليمان الحمادي
د. أمير كمال الدين
د. محمد يعقوب
ضياء الدين عباس
علاء إبراهيم

إخراج و تصميم
مطابع أسباير

المحتوى / العدد ٣٤

5 اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي ينظمان دورة (الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان)

8 فريق التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يزور مراكز إيواء المواطنين الأفغان

10 د. محمد بن سيف الكواري يجتمع مع رئيس اللجنة الوطنية الموريتانية لحقوق الإنسان

14 مريم العطية تجتمع مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

20 اتفاقية التعاون مع الهلال الأحمر القطري

50 مقاربة حقوق الإنسان في سيرة ومسيرة الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة
ص. ب. 24104 الدوحة - قطر
ت: ٤٤ ٨٨ ٠٤ ٤٤ ٩٧٤ + | ٠١٣ ٤٤ ٤٤ ٩٧٤ +
البريد الإلكتروني: **c@nhrc.org.qa**
الموقع الإلكتروني: **www.nhrc.org.qa**

الخط الساخن: ٦٦٦٢٦٦٦٣ - ٢٢ ٢٢ ٠ ٨٠ ٩٧٤ +

QATARNHRC QATARNHRC
QATARNHRC QATARNHRC

مريم العطية...

إنجاز تاريخي... ومنصب عالمي... وإرث عشرين عاماً من العمل الحقوقي

ليست مصادفةً أن تتوج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إرث عشرين عاماً بحدث عالمي وإنجاز تاريخي تمثل في انتخاب سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ رئيساً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، ولمدة ثلاث سنوات بدأت من مارس ٢٠٢٢م. ونشير إلى أن هذا التحالف تأسس عام ١٩٩٣، ويضم ١٢٧ مؤسسة وطنية حول العالم.

إن اختيار السيدة مريم لهذا المنصب العالمي يعد إنجازاً كبيراً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر التي أُسست عام ٢٠٠٢، وهو تتويج للعمل الدؤوب والسمعة الرفيعة التي تتمتع بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي منذ تأسيسها قبل عشرين عاماً، إلى جانب الأدوار الكبيرة التي تضطلع بها اللجنة بكل شفافية ومصداقية أكسبتها ثقة الأسرة الدولية.

هذا الإرث الحقوقي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان هو حصيلة جهد تراكمي شارك في صنعه جميع رؤساء اللجنة وأعضائها وموظفيها، السابقين منهم والحاليين. كما حظي بالرعاية والمتابعة الكريمة من حضرة صاحب السمو الأمير المفدى، فضلاً عن كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، بما يؤكد التزام دولة قطر بحماية حقوق الإنسان وصون كرامة جميع مواطنيها والمقيمين فيها.

إن حصول السيدة مريم على هذا المنصب المستحق هو تكريم للمرأة العربية حيث أنها أول امرأة في قارة آسيا والمنطقة العربية تتقلد منصب رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وكلنا ثقة بأنّ السيدة مريم ستعمل من خلال قيادتها لهذا التحالف العالمي على عكس قيمنا الإنسانية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، كما ستعمل على تعزيز المكانة المرموقة لدولة قطر على كافة المستويات، وتأكيد جدارة مواطنيها في قيادة وإدارة المؤسسات الإقليمية والدولية.

وتُشيد هيئة التحرير بالبداية القوية للسيدة مريم في منصبها الجديد؛ إذ أنها التزمت بأن تعمل بشفافية ومصداقية وبدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تواجه تحديات، والتزمت باستمرار العمل وابتكار الأساليب للحد من خطاب العنصرية والتمييز، وكذلك العمل على مزيد من التقارب بين أعضاء التحالف، بالإضافة لالتزامها بالعمل على تطوير التحالف العالمي. وأشارت إلى أنها تعمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الدول والوكالات الدولية الأخرى، ومساعدة الحكومات في تأسيس مؤسسات وطنية تتمتع بالاستقلالية والمصداقية.

ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقدير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتثمينها لجهود قيادة الدولة الرشيدة ودعمها المستمر لها في أداء مهامها على المستوى الوطني، وتعزيز مسيرتها على الصعيدين الإقليمي والدولي والذي أدى لتحقيقها مكانةً متفردة ومتميزة في قيادة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي. ونُشير إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحتاج إلى المزيد من الدعم والتعاون للمحافظة على إنجازاتها على المستوى الدولي ومكانتها المتميزة.

وفي الختام يطيب لأسرة وهيئة تحرير مجلة الصحيفة أن تبعث بأحرّ وصادق التهاني والتبريكات لسعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بمناسبة انتخابها رئيساً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتتمنى لها دوام التوفيق والنجاح ودوام التميز في القيام بمهامها، وتنفيذ وتحقيق أهداف واستراتيجية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، وهي أهل لها بإذن الله.

رئيس التحرير

سلطان بن حسن الجمّالي

لمدة ثلاث سنوات ..

تنصيب مريم العطية رئيسة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

نصّبت الجمعية العامة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رسميا سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نصّبتها رئيسةً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للسنوات الثلاث القادمة وذلك خلفا للرئيس السابق سعادة الدكتور كارلوس ألفونسو نيجريت.

وفي اجتماع التنصيب توجهت سعادة السيدة مريم العطية بالشكر للمؤسسات التي أولتها ثقتها لرئاسة التحالف؛ مؤكدة في الوقت نفسه على القيام بدورها بكل شفافية ومصداقية. وأكدت العطية التزامها بدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تواجه تحديات وتعاني من صعوبات بسبب الأزمات الإنسانية والحروب، كما تعهدت بالتفرغ للعمل على تنفيذ استراتيجية التحالف وتحقيق أهدافه، مع اقتراب احتفالية مرور ٣٠ عاماً على تأسيس التحالف، وقالت: أتمنى أن أكون عاملا مساهما في دعم النجاحات التي حققها التحالف، وأن أكون أمينة وعند حسن الظن في خدمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ودعت المؤسسات الوطنية الأعضاء للعمل معاً يداً بيد لأجل المزيد من التقارب وتبادل وجهات النظر حول تطوير التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لخدمة أهداف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي كلمتها خلال أول اجتماع سنوي للتحالف العالمي برئاستها تحت عنوان (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العصر الرقمي) قالت سعادة السيدة مريم بنت عبد

الله العطية: يشهد العالم اليوم تحولا جذريا بالاعتماد على النظام الرقمي، في كافة جوانب الحياة. وقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة التواصل الأولى والأهم، والأكثر تأثيرا، لافتة إلى أن هذا يضع مسؤوليات كبيرة على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويخلق فرصا عظيمه لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأكدت العطية أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزء من منظومة التكنولوجيا الرقمية كمستخدم فاعل ومؤثر.

وقالت: لقد شهدنا إثر أزمة كوفيد-١٩ تطورا سريعا في تفعيل أنظمة تلقي الشكاوى وتسجيلها عبر النظام الرقمي. وبهذا يتعين على المؤسسات ضمان سهولة الوصول إلى خدماتها الرقمية وسهولة استخدامها لكافة فئات المجتمع الأولى بالرعاية كالأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين والعمال خاصة الأميين منهم. ويجب أن تعمل المؤسسات ليكون الوصول إليها سهلاً وألا يترك أحد خلفها.

وأكدت سعادة رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية العناية بطرق الوصول التقليدية جنبا الى جنب مع النظم الرقمية، ونوهت إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان تُضعف قدرة المرء على الوصول. وقالت: لذا يجب المثابرة على تطوير طرق الوصول للفئات المتضررة دون الانتظار أو توقع أن الجميع سيكون قادرا على استخدام النظام الرقمي.

العطية: سنقوم بدورنا ومهامنا تجاه المؤسسات الوطنية الأعضاء بكل مصداقية

في ذات السياق أشارت العطية إلى أنه يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن توجه وتؤثر في نسق الأنظمة الرقمية بإدخال مبادئ حقوق الإنسان الى هذه الأنظمة في الإدارات الحكومية والشركات التجارية وأن تؤكد ضمن توصياتها على أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من المحتوى، وأن يضمن النظام الرقمي سهولة الوصول لجميع الفئات ووجود البدائل وسبل المساعدة لمن لا يستطيع استخدام التكنولوجيا كالفقراء والأميين وغيرهم. وقالت: إلى جانب ذلك يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع هذا الهدف ضمن استراتيجياتها وخططها التشغيلية. كما يجب علينا كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أن نراقب بشكل مستمر مستوى وحجم تعابير ومفردات التمييز العنصري والتحيز وخطاب الكراهية، التي تُستخدم في الفضاء الرقمي، وان نراقب التهديدات التي تقع على المدافعين عن حقوق الإنسان. وأضافت العطية: تلك الإشكاليات باتت واضحة ضمن السياقات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتوجب استمرار العمل والبحث عن أساليب مبتكرة للحد من خطاب العنصرية والتمييز والكراهية، والعمل على تقوية دور المدافعين عن حقوق الإنسان في فضاء النظام الرقمي.

يجب أن تكون مبادئ حقوق الإنسان جزء من المحتوى الرقمي الإدارات الحكومية والشركات التجارية

يشار إلى أن سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعتبر أول امرأة في قارة آسيا والمنطقة العربية تتقلد منصب رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والذي يضم تحت مظلته ١٢٧ مؤسسة وطنية حول العالم.

ويذكر أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تأسس في عام ١٩٩٣ تحت مسمى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ثم تحول اسمها إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وكان منتدى آسيا والمحيط الهادئ قد انتخب في منتصف ديسمبر الماضي سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسا للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورته الحالية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من شهر مارس ٢٠٢٢، إلى جانب اختيارها أمينا عاما للتحالف لفترة تكميلية حتى شهر مارس من نفس العام.

الأساسيات والرؤى والتوقعات...

اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي ينظمان دورة:

«الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان»

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورشة تدريبية عامة تحت عنوان «الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان: الأساسيات والرؤى والتوقعات» وذلك بالتعاون مع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوربي.

وأتت الورشة في إطار التعاون المثمر مع كافة الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، كما تهدف الورشة إلى التعرف على النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومناقشة التحديات الحالية والمستقبلية.

وقال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية: إنّ الهدف الرئيسي من الورشة التدريبية إعطاء المشاركين خلفية عن المواثيق والآليات والمؤسسات الأوروبية التي تُعنى بحقوق الإنسان، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي، إلى جانب التعريف بميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ووكالات الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لافتاً إلى إن النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان لديه العديد من المرتكزات ذات الاختصاص بموضوعات ومسائل حقوق الإنسان، وقال: في مقدمة هذه الهيئات، مجلس أوروبا الذي يتمتع بأكثر نظم حماية حقوق الإنسان من حيث الأهمية والفاعلية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الجمّالي: الورشة تعد مرجعية لكل ما يتعلق بالنظام الأوروبي لحقوق الإنسان.

وأضاف الجمّالي إن النظام الأوروبي لحقوق الإنسان يعد من أكثر الأنظمة الإقليمية تطوراً في مجال الحماية والحريات الأساسية؛ فقد أولى النظام الأوروبي اهتماماً بالغاً بهذا الشأن منذ أكثر من سبعة عقود من الزمان، حيث تم إنشاء مجلس أوروبا في سنة ١٩٤٩ لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، لتحقيق التقدم والرخاء في ظل مجتمع ديمقراطي يقوم على حرية التعبير.

وأكد أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وضعت في

جوهر استراتيجيتها أهمية تشبيك العلاقات والشراكات مع أصحاب المصلحة على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك لمزيد من الارتقاء بدورها الوطني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. الأمر الذي أثمر عن الشراكة المتينة مع البرلمان الأوروبي بمختلف لجانه المتخصصة، لاسيما اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان. فقد تم تتويج هذه الشراكة في أبريل من عام ٢٠١٨م بمذكرة تفاهم تشاورية لتبادل الخبرات والاستشارات، بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية، وتعتبر هذه المذكرة الأولى من نوعها بالنسبة للبرلمان الأوروبي مع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان خليجياً وعربياً.

ولفت الجمّالي إلى أن الشراكة قائمة بين الطرفين، مما يعكس المصداقية والإرادة الحقيقة للتعاون الوثيق بينهما في العديد من البرامج المشتركة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، مضيفًا أن للبرلمان الأوروبي وكبار مسؤوليه حضوراً كبيراً ومميزاً في العديد الأنشطة الكبرى التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من مؤتمرات دولية بالدوحة، كما استضاف البرلمان الأوروبي العديد من جلسات الاستماع والاجتماعات والمعارض الخاصة باللجنة الوطنية في مقره ببروكسل، وتأتي هذه الورشة امتداداً لهذا التعاون الراسخ بين الجانبين.

وعبّر الجمّالي عن أمله في العمل على المزيد من ترسيخ التعاون المشترك مع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالاتحاد الأوربي، ووضع وتفعيل الاستراتيجية الواردة في مذكرة التفاهم التشاورية بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية، وإقامة فعاليات مشتركة تعزز العلاقة وتمضي بها إلى آفاق أوسع.

ووجه الجمّالي الشكر لمشاركة كبار مسؤولي البرلمان الأوروبي على التعاون الوثيق والمستمر والمثمر مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إقامة الورشة التدريبية العامة. كما عبّر عن أمله في أن يصل المشاركون للاستفادة القصوى في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتعرف على أفضل الممارسات والتجارب، مؤكدًا أن الورشة تعد مرجعية لكل ما يتعلق بالنظام الأوروبي لحقوق الإنسان.

د. نيكولو ينوّه باستقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

من جانبه ثمّن الدكتور نيكولو فيغا تالامانكا الأمين العام لمنظمة «لا سلام بدون عدالة» الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتنظيم هذه الورشة،

وقال: أعترف بإعجابي كثيرًا بالقوة والاستقلالية التي تتمتع بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكد خلال كلمته الافتتاحية للورشة أن مشاركته كأمينٍ عام لمنظمة «لا سلام بدون عدالة» – كمنظمة مدافعة عن حقوق الإنسان - والتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، يعد شرفًا.

ولفت إلى أن الورشة تناولت حقوق الإنسان في أوروبا ومؤسساتها، ومحاولة فك التعقيدات بإيضاح تخصصات وصلاحيات كل منها.

وبيّن أن الورشة استعرضت الديناميكيات الأساسية لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان كسياسة، مضيفًا أن حقوق الإنسان ليست سياسة، نعم هي جزء من الأمور السياسية إلا أن عليها أن ترتب العلاقة بين الأفراد والمجموعات والمؤسسات، فالسياسة هي العلاقات بين هذه الكيانات المختلفة.

وأضاف أن الورشة ناقشت التحديات التي تواجهها السياسات الخاصة بحقوق الإنسان في أوروبا، وكيف تؤثر حقوق الإنسان على المواطنين، وعلى واقع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وعلى الاتحاد بشكل كامل وكذلك على السياسات الخارجية لأوروبا.

وأوضح أنه أحياناً يُنظر لحقوق الإنسان وكأنها سياسة خارجية، وبالتالي لا يحتاجها الأوروبيون، أو يحتاجون القليل فقط، مؤكدًا أن هذا وصف غير دقيق.

وأشار إلى أن الورشة تضمنت على مدار أربعة أيام لمحة حول العلاقات بين أوروبا وغيرها من الدول في مجال حقوق الإنسان، وتنظر إلى الجوانب التي تدفع نحوها حقوق الإنسان، وما هي الأمور التي تعمل على تراجع حقوق الإنسان بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وفي ختام الورشة التدريبية قال السيد حمد سالم الهاجري مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن الورشة تعتبر باكورة أعمال للعديد من الورش التدريبية المتنوعة التي ستقدمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة، بالتعاون مع منظمات حقوقية، تتم لصالح الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في قطر.

وأضاف: إن الورشة جاءت في إطار التعاون المثمر مع كافة الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان كما تهدف الورشة إلى التعرف على النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومناقشة التحديات الحالية و ا لمستقبلية .

وأشاد مدير إدارة البرامج والتثقيف في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعاون الحضور، والنقاشات التي تضمنتها الورشة، مؤكدا أن التدريب أكسبت المشاركين الكثير من المعارف، المتعلقة بالنظام الأوروبي

لحقوق الإنسان.

بينما كرّم السيد حمد سالم الهاجري ٦٠ متدربًا شاركوا في الورشة التدريبية التي استمرت لأربعة أيام.

ويشار إلى أن الورشة التدريبية شهدت حضورًا متنوعًا للعدد من الجهات تمثلت في كل من: وزارة العمل، وإدارات حقوق الإنسان، التعاون الدولي والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية، إدارات حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، والشؤون القانونية بوزارة الداخلية، إدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي بوزارة العدل، قسم التعاون الدولي بوزارة الثقافة، المؤسسة القطرية للإعلام، معهد الدوحة للدراسات العليا، مركز مدى، إدارة التعاون الدولي بوزارة الصحة العامة، مركز قطر التطوعي، الهلال الأحمر القطري، وزارة البيئة والتغير المناخي، معهد الدوحة الدولي للأسرة، الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، المؤسسة العامة للحي الثقافي «كتارا»، تلفزيون قطر، جمعية المحامين القطرية، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.

فريق التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يزور مراكز إيواء المواطنين الأفغان

زار فريق التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، مقر الإقامة القصيرة للمواطنين الأفغان في الدوحة وذلك برئاسة سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وضم الفريق سعادة السيدة أمينة بو عياش أمين عام التحالف وسعادة السيدة كاثرينا روزا ممثلة المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من أعضاء فريق عمل التحالف.

وتفقّد الفريق - خلال جولة واسعة - مرافق مراكز الإيواء التي تستضيف المئات من العائلات الأفغانية والأجنبية التي تم إجلاؤها من أفغانستان في ظروف استثنائية وإسكانها في عدد من المجمعات المخصصة لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢، حيث تشرف وزارة الخارجية وجهات حكومية، على تقديم ما يلزم لها من خدمات.

واستمع فريق التحالف إلى شرح واف من قبل المسؤولين حول تسهيل عملية إجلاء ونقل الآلاف من العاصمة الأفغانية كابول، بالتنسيق مع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى شرح حول مراكز عمليات الإجلاء والاستقبال، والمساعدات المتنوعة التي تقدَّم للاجئين، ومنها المستشفى الميداني، وحضانة الأطفال، إلى جانب توفير المتطوعين لمساعدتهم.

كما تعرّف الفريق على طبيعة الخدمات المتكاملة التي يتم تقديمها والتي تتضمن الحاجات الضرورية كالغذاء والمساعدات الطبية والحاجات اللوجستية لتأمين إقامتهم المؤقتة قبل الانتقال إلى البلدان التي ستستقبلهم.

وثمّن فريق التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الجهود الإنسانية المبذولة من دولة قطر لإغاثة الشعب الأفغاني وتسهيل وتأمين الحركة للمدنيين، وذلك بعد أن نجحت دولة قطر في استيعاب الوضع الإنساني وإجلاء عشرات الآلاف منهم وتوفير العبور الآمن لهم، وتخصيص أماكن مؤقتة للإقامة القصيرة تتوفر فيها الرعاية الكاملة.

وأشاد الفريق بتوفير كافة معينات الحياة الكريمة مثل المأوى والغذاء والعلاج للاجئين، فضلا عن توفير فعاليات ترفيهية وتعليمية للأطفال، كما أشاد بالدور المحوري الذي تلعبه دولة قطر في عملية المفاوضات، وأكد على أن دولة قطر أثبتت أنها لاعب مهم في هذه الأزمة الإنسانية.

وكان فريق عمل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد عقد اجتماعاً تشاورياً بالدوحة وذلك بدعوة من سعادة رئيس التحالف، بهدف توفير منصة حوار أولية حول الخطة الاستراتيجية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المزمع إقرارها في مارس ٢٠٢٣، والتي ستحدد جدول أعمال التحالف وبرنامج عمله لمدة ثلاث سنوات قادمة.

بوصفها رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان..

مريم العطية تجتمع مع مفوضة حقوق الإنسان الأوكرانية

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مع سعادة ليودميلا دينيسوفا المفوضة البرلمانية لحقوق الإنسان الأوكرانية، وذلك في إطار آخر المستجدات بشأن حالة الطوارئ في أوكرانيا، وعُقد الاجتماع رفيع المستوى، الذي حضره كبار المسؤولين في كلتا المنظمتين والمكتب الرئيسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسط أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية سريعة التطور في أوكرانيا.

وناقشت العطية مع دينيسوفا دور المفوضة البرلمانية في تزويد الهيئات الدولية بالمعلومات القائمة على الأدلة بشأن حالة حقوق الإنسان. ويشمل ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار ١/٤٩، المعتمد في ٤ مارس الماضي.

وقالت المفوضة البرلمانية دينيسوفا خلال الاجتماع: «أنا ممتنّة للغاية للدعم الثابت الذي تلقيناه من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية النظيرة في المنطقة في توفير وتنسيق المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها". وأفادت المفوضة دينيسوفا خلال الاجتماع أن معظم التقارير التي تلقتها المؤسسة تتعلق بالمساعدات الإنسانية وسلامة الممرات الإنسانية والمفقودين والحقوق الاقتصادية بما في ذلك الحق في الصحة والحق في السكن والصرف الصحي والحق في الغذاء.

وتشير تقديرات المفوضية إلى أن أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ فروا إلى البلدان المجاورة منذ ٢٤ فبراير، وتتزايد أعدادهم. وتماشياً مع ولايتها كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أوكرانيا، تعمل المفوضة البرلمانية الأوكرانية لحقوق الإنسان دينيسوفا وفريقها مع السلطات ومكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ومجموعات النازحين والشركاء للإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان والتنسيق بخصوص المساعدة الإنسانية المطلوبة.

ومنذ بداية الأزمة، تقوم المفوضة بتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن، والتحقيق في تقارير الأشخاص المفقودين، ومراقبة وضع أسرى الحرب رهن الاحتجاز. وكانت المفوضة البرلمانية أنشأت خطاً ساخناً، يعمل على مدار الساعة، يتلقى ويحدد الاحتياجات من الناس في أوكرانيا.

وفي ذات السياق أفاد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في آخر تحديث له حول الخسائر في صفوف المدنيين، أن معظم الخسائر المدنية المسجلة نتجت عن استخدام أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية الثقيلة وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، والضربات الجوية.

وكان التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية ألقى أمام المناقشة العاجلة بشأن أوكرانيا لمجلس حقوق الإنسان في دورته ٤٩ ألقى بياناً أعرب فيه التحالف العالمي عن قلقه البالغ إزاء حالة الطوارئ في أوكرانيا. ودعا إلى إنهاء الأعمال العدائية واحترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وحضّت على وصول المساعدات الإنسانية الفورية والآمنة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين.

د. الكـواري يجتمـع مع رئيـس اللجنـة الوطنيـة الموريتانية لحقوق الإنسـان

اسـتقبلت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان سـعادة الدكتـور أحمـد سـالم بوحبينـي رئيـس اللجنـة الوطنيـة الموريتانيـة لحقـوق الإنسـان والوفـد المرافـق لـه، حيـث أجتمـع بالوفـد سـعادة الدكتـور محمـد بـن سـيف الكـواري نائـب رئيـس اللجنـة. وفي لقـاء موسـع ناقـش الجانبـان سـبل التعـاون والتنسـيق لتنظيـم دورات تدريبيـة مشـتركة لتبـادل الخـبرات وأفضـل الممارسـات في مجـال حمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان ونـشر المفاهيـم والمواثيـق الدوليـة المتعلقـة بهـا.

وقـدم سـعادة الدكتـــور/ محمـــد بن سـيف الكـواري خـلال الاجتـماع شرحـاً وافيـاً عن عمـل اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان وأهدافهـا واختصاصاتهـا، وعن دور اللجنـة في التعـاون مـع مؤسسـات الدولـة ومنظـمات المجتمـع المـدني مـن أجـل تعزيز وحمايـة حقوق الإنسـان، هـذا إلى جانـب دورهـا الاستشـاري في تشـجيع الدولـة للانضـمام للاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة بشـأن ممارسـات حقـوق الإنسـان.

د. الكواري/ تقارير اللجنة السنوية ترصد واقع حقوق الإنسان في قطر بكل شفافية

وأشار سعادته إلى دور اللجنة في رصد أوضاع حقوق الإنسان بكل شفافية، وتوثيق ذلك ضمن تقاريرها السنوية التي تُرفع للجهات المعنية في الدولة ـ الأمر الذي ساهم بشكل كبير في التطورات التشريعية والإصلاحات الإيجابية التي انعكست بشكل واضح على المجتمع، وعلى وجه الخصوص إصلاحات قانونيَ العمل القطري، وتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وإلغاء مأذونية الخروج وغيرها من الإصلاحات التي أحدثت تقدماً إيجابياً في مسيرة حقوق الإنسان في قطر.

وقام وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الموريتانية الذي يضم إلى جانب رئيسها بو حبيني؛ السيد أحمد التقي عضو اللجنة، والسيد أحمد أحبيب مستشار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، بجولة للتعرف على إدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وآليات ونظم العمل فيها. وشملت الجولة كلاً من إدارة البرامج والتثقيف، والاطلاع على مكتبة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومقتنياتها من كتب ومصادر ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلى جانب الاطلاع على إصدارات اللجنة من مطويات تعريفية ودراسات وتقارير سنوية ومجلة الصحيفة الفصلية التي تصدرها اللجنة.

كما اطّلع الوفد على اختصاصات وأساليب عمل إدارة الشؤون القانونية من حيث استقبال وتلقي الشكاوى والالتماسات وكيفية التعامل معها، والآليات المختلفة لتقديم الشكاوى – سواء كان ذلك عبر الخط الساخن، أو من خلال الموقع الإلكتروني للجنة،

أو بحضور الملتمس مباشرة إلى مقر اللجنة – والطرق التي تنتهجها الإدارة القانونية في حل الشكاوى والتواصل مع الجهات المعنية اذا لزم الأمر. كما شملت الجولة إدارة التعاون الدولي والتعرف على كيفية العمل في مجال العلاقات الخارجية وطرق تشبيك اللجنة مع المنظمات الدولية وأساليبها في عقد اتفاقيات التعاون مع المنظمات المعنية.

اتفاق لتنظيم برامج تدريبية مشتركة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات

واختتم الوفد الحقوقي الموريتاني جولته بزيارة لمكاتب الجاليات التي يستضيفها مقر اللجنة، واستمع لممثلي المكاتب الذين قدموا شرحاً حول كيفية التعامل مع منتسبيهم ونقل التماساتهم إلى إدارة الشؤون القانونية باللجنة بوصفها تمثل قناة وسيطة بين الملتمس وإدارة الشؤون القانونية، وذلك لأن بعض الملتمسين لا يتحدثون إلا بلغات بلادهم، وبالتالي فإن وجود هذه المكاتب في مقر اللجنة ساهم بشكل كبير في تسهيل وصول هذه الفئات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

د. بوحبيني: سنعمل للاستفادة من تجربة قطر وآلياتها في رصد الشكاوى والالتماسات

ومن جهته ثمّن سعادة الدكتور أحمد سالم بوحبيني رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الموريتانية، جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وتجربتها في مجال نشر وتعزيزوحماية حقوق الإنسان وترجمة تلك المبادئ على أرض الواقع. وأشار إلى أنه ومن خلال هذه الزيارة طرأت حزمة من الأفكار التي سيعمل على تنفيذها بشأن الهيكل الإداري للجنة حقوق الإنسان الموريتانية، والاستفادة من الأساليب في رصد واقع حقوق الإنسان في قطر. وأشاد الوفد بتجربة مكاتب الجاليات التي تستضيفها اللجنة، وأعتبر ذلك دليلاً صادقاً على رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

لجعله صوتاً فاعلاً للمؤسسات الوطنية في النظام الدولي .. مريم العطية:

منصة حوار أوليَّة لخطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

عقدت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعاً تشاورياً بالدوحة مع فريق عمل التحالف العالمي وبحضور سعادة السيدة أمينة بو عياش أمين عام التحالف وسعادة السيدة كاثرينا روزا ممثلة المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف توفير منصة حوار أولية حول الخطة الاستراتيجية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المزمع إقرارها في مارس ٢٠٢٣، والتي ستحدد جدول أعمال التحالف وبرنامج عمله لمدة ثلاث سنوات قادمة.

وقالت العطية: إن هذا الاجتماع سيوفر فرصة لتشارك الأفكار والرؤى والتوقعات، ومناقشة الإنجازات وفرص التقدم ومعوقات العمل التي تواجه التحالف العالمي، والاتفاق على أولويات العمل وآلياتها خلال الفترة القادمة التي تمكّن التحالف من تحقيق أهدافه الرئيسية، وبما يجعله صوتا فاعلا للمؤسسات الوطنية في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

مساهمة التحالف العالمي في إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها

وأضافت العطية: إن الخطة الاستراتيجية القادمة ينبغي أن تشكل تراكما على إنجازات ما تحقق، وتسعى لتحقيق خمسة أهداف رئيسية، أولها هو مساهمة التحالف العالمي في إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها واعتمادها وتنمية قدراتها بشكل مستمر، وكذلك حمايتظا عندما تتعرض للتهديد؛ بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء في الأمم المتحدة.

ولفتت إلى أن الهدف الثاني هو مواصلة التحالف العالمي ترسيخ نفسه كتحالف عالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبحيث يكون قادرا على جمع أعضائه على المستوى العالمي، ويزيد صلات التعاون والتفاعل مع بعضهم بعضا، ويكون قادرا على تطوير قدراتهم والتعلم المشترك والمعرفة المستندة إلى الخبرة التي تهدف إلى إثراء النقاش حول السياسة العالمية والعمل الفعال على المستوى الوطني، وذلك فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

نقل صوت المؤسسات الوطنية الأعضاء إلى محافل الأمم المتحدة

وقالت: أما الهدف الثالث فهو نقل التحالف العالمي صوت المؤسسات الوطنية الأعضاء إلى محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتالي توسيع الفضاء الخاص بتفاعل المؤسسات الوطنية والمساهمة في آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والحال ذاته ينطبق على توسيع فضاء التفاعل مع الآليات وعمليات المنظمات الدولية الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوربي ومجلس أوروبا وغيرها.

توثيق التعاون مع النظام العالمي لحقوق الإنسان

ونوهت إلى أن الهدف الرابع هو توثيق التعاون مع النظام العالمي لحقوق الإنسان والتأثير في الانشغالات والقضايا الحقوقية العالمية، ولا سيما تلك المستجدة منها بفعل زيادة الترابط الاقتصادي العالمي، والتطور العلمي والتكنولوجي.

بناء قدرات التحالف العالمي للعمل على أفضل الممارسات الدولية

ويتمحور الهدف الخامس حول بناء قدرات التحالف العالمي للعمل على أفضل الممارسات الدولية، بصفته منظمة مهنية وفعالة، وذات إدارة جيدة وكفاءة ومستدامة، إضافة الى تفعيل دور الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية وتقاسم المسؤوليات والأدوار.

ووجهت العطية الشكر للسيدة كاثرينا روز والسيدة إليانا بيلو من المكتب التنفيذي للتحالف على جهودهما القيّمة خلال الفترة الماضية ودورهما البناء في تحقيق أهدافه. ودعت سعادتها المكتب التنفيذي لمواصلة الجهد والبناء على ما تحقق خلال الفترة الماضية.

واستعرضت سعادتها رؤية التحالف العالمي مؤكدةً أنها ينبغي أن تنطلق من مبادئ باريس بصفتها الوثيقة الدولية المنشئة للمؤسسات الوطنية. وقالت إنّ هدفنا الأول في الخطة الاستراتيجية القادمة أن نغتنم الزخم الدولي الداعم للمؤسسات الوطنية خاصة مع صدور القرارات الأممية الداعمة لإنشاء هذه المؤسسات وتعزيز دورها وفعاليتها، في استكمال جهود تشجيع الدول على إنشاء المؤسسات الوطنية حتى نصل إلى مرحلة يصبح فيها في كل دول مؤسسة وطنية.

وعبّرت عن تطلعها الى مواصلة بناء قدرات المؤسسات الوطنية وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات للقيام بولايتها باستقلالية وفعالية سيما في ظل التحديات المستجدة، وليس آخرها جائحة كورونا أو الصراعات والحروب. كما استعرضت سعادتها أهم الأهداف التي حققتها الخطط الاستراتيجية الماضية والتحديات التي واجهتها، والمقترحات لبدء تنفيذ برامج عمل الخطة الجديد وأولوياتها وتجاوز تحدياتها. وفي هذا الشأن قالت العطية إن التحالف سيعمل على خلال عام ٢٠٢٢ على إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة (المحدثة)، والتي سيتعين اعتمادها من قبل الجمعية العامة في مارس ٢٠٢٣، بالإضافة إلى التحضير للمؤتمر الدولي الذي سيعقد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، وتستضيفه إحدى المؤسسات الأوروبية لحقوق الإنسان. وسوف يتزامن هذا المؤتمر مع الذكرى الثلاثين للتحالف العالمي ومبادئ باريس.

تفعيل دور الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية وتقاسم المسؤوليات والأدوار

وفي سبيل الاستمرار في عملية تعزيز قدرة المكتب الرئيسي للتحالف العالمي على تنفيذ الاستراتيجية، قالت سعادتها إنه يجب إيجاد فرص تمويل جديدة ومستدامة، والاستمرار بتعزيز العلاقات مع المانحين الحاليين.

وأوضحت أهمية استخدام الزخم الناتج عن أحدث قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لزيادة تعزيز حقوق مشاركة المؤسسات الوطنية والتحالف العالمي في الأمم المتحدة لا سيما هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مواصلة البحث عن أفضل الطرق لتعزيز وتفعيل مثل هذه المشاركة.

وأكدت العطية على ضرورة التركيز على بناء شراكة أقوى وطويلة الأمد مع المنظمات الإقليمية الحكومية، وبما يؤدي الى تعزيز التعاون بين التحالف العالمي وهذه المنظمات الإقليمية فيما بتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

كما لفتت إلى ضرورة بناء شراكات أقوى وطويلة الأمد مع المنظمات العالمية غير الحكومية، بما يؤدي الى تعزيز وتقوية العمل المشترك في قضايا حقوق الإنسان العالمية وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

وأكدت على ضرورة استمرار تعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصفتها سكرتارية التحالف، وبما يعزز كفاءة وفعالية اللجنة الفرعية للاعتماد بشكل خاص، ودور التحالف في قضايا وآليات حقوق الإنسان بشكل عام.

واقترحت سعادتها وضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمساهمة في تطوير تفسيرها أو استحداث المعايير العالمية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كافة أصحاب المصلحة، سيما في القضايا المستجدة، وتعزيز التعاون مع الهيئات القضائية الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان عامة، وبخاصة برامج بناء قدرات القضاء الوطني في تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ولفتت إلى العمل على تقوية دور الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقاسم بعض الأدوار والمسؤوليات مع رؤسائها وإحالة بعض المهام إليهم نيابة عن رئيس التحالف؛ تعزيزا للاّمركزية في العمل الحقوقي الدولي، وذلك من خلال تطوير مبادئ توجيهية للعمل.

اجتمعت مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشل باشليت ..

مريم العطية تُجري سلسلة من الاجتماعات بمقر مفوضية الأمم المتحدة بقصر ويسلون في جنيف

دعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة توسيع العمل المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والارتقاء بمزيد من الثقافة الحقوقية واستثمار المحافل الرياضية العالمية التي تستضيفها دولة قطر للترويج لحقوق الإنسان كتجربة رائدة من نوعها تدعم حقوق الإنسان والرياضة. وأكدت العطية سعي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للتنسيق في هذا الشأن بين الجهات المختصة في الدولة والمفوضية.

توسيع العمل المشترك بين «اللجنة الوطنية» ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

جاء ذلك خلال اجتماع سعادة السيدة مريم العطية مع سعادة السيدة ميشيل باشليت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بمقر المفوضية بقصر ويلسون بجنيف وذلك بحضور السيد كرستيان سالازار رئيس قسم العمليات الميدانية والتعاون التقني بالمفوضية. وعبّرت العطية خلال اللقاء عن تطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتفعيل شراكتها الراسخة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكشفت عن مؤتمر دولي تنظمه اللجنة خلال الأشهر القادمة حول «التطورات المناخية وحقوق الإنسان»، ودعت لأن يعمل الجانبان استباقاً للمؤتمر في بناء القدرات في ميدان أنشطة مؤازرة المناخ وميدان الH أعمال التجارية وحقوق الإنسان وإعداد برامج تدريبية مشتركة في هذا الجانب، ودعت العطية السيدة باشليت لزيارة العاصمة القطرية الدوحة للوقوف على أهم التطورات التشريعية وتقييم التقدم المحرز في مجالات حقوق الإنسان المختلفة وإبداء الملاحظات لمزيد من الإنجاز الحقوقي بالدولة.

مؤتمر دولي حول «تطورات المناخ وحقوق الإنسان» خلال الأشهر المقبلة بالدوحة

وفي الوقت ذاته أشادت العطية بمشاركة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنظيم مؤتمر التضامن الدولي والذي انطلقت أعماله اليوم بالعاصمة المصرية القاهرة بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونوهت العطية إلى المشاركات القوية

والإسهامات البارزة للمفوضية السامية مع اللجنة الوطنية في تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية خلال السنوات الماضية والتي كان آخرها المؤتمر الدولي حول «وسائل التواصل الاجتماعي وسبل دعم وحماية النشطاء» في فبراير ٢٠٢٠م. وقالت العطية «نتطلع إلى الاستمرار في تنظيم المزيد من الفعاليات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.»

وبوصفها الأمين العام، نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية عن الإرادة الحقيقية في سبيل دفع الشراكة بين التحالف والمفوضية السامية وإقامة أنشطة مشتركة بين الجانبين لفائدة المؤسسات الوطنية في العالم، وتشكيل لجنة تنسيقية بين المفوضية والتحالف لبلورة خطة لهذا الغرض. ودعت العطية لعقد لاجتماع سنوي دائم بين رئيس التحالف العالمي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهدف الثنائي الدائم لتحديد أجندة دعم قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء بالتحالف وتشجيع مؤسسات وطنية قائمة على مبادئ باريس والمعايير الدولية التي تؤهلها للقيام بدورها على الوجه الأكمل.

«اللجنة الوطنية» تتجاوب مع كل ما يرد إليها من تقارير واستبيانات حول أوضاع حقوق الإنسان في قطر

وفي ذات السياق اجتمعت سعادة السيدة مريم العطية بسعادة السيدة بياتريس بالين رئيسة فرع الإجراءات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأكدت العطية خلال الاجتماع دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتعاونها التام مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي من أهمها آليات الإجراءات الخاصة والمقررون الخواص. وقالت العطية إن اللجنة الوطنية تتعاون مع المقررين الخواص بشكل مباشر، وتتجاوب مع كل ما يرد إليها من تقارير واستبيانات حول أوضاع حقوق الإنسان في قطر. ونوهت العطية بمشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتفاعلها مع تقارير وخطابات المقررين الخواص. وقالت: وفي إطار دورها الاستشاري تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتشجيع حكومة دولة قطر لتوجيه دعوات للمزيد من المقررين الخواص. وأشادت العطية بتجاوب الدولة وفتح أبوابها لكافة المقررين الخواص والفرق العاملة لزيارتها دون أي تحفظات والوقوف ميدانياً على أوضاع حقوق الإنسان التي تقع ضمن اختصاصهم. وأشارت في ذات السياق إلى دور اللجنة في إعداد تقارير موازية (تقارير ظل) إلى لجان المعاهدات تعكس فيها وجهات نظر مستقلة عن تلك التي تقدمها حكومة قطر في تقاريرها الوطنية.

وخلال زيارتها لمقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف أجرت العطية اجتماعين منفصلين مع كل من السيد محمد علي النسور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان والسيدة فرانشيسكا ماروتا رئيسة قسم المنهجية والتعليم والتدريب في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وناقشت خلال الاجتماعين سبل تعزيز التعاون وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة من خلال تعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق – مقره الدوحة. وأشارت إلى العديد من الفعاليات الثنائية التي نظمها الجانبان خلال السنوات الماضية والتنسيق الفعال الذي ينصب لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورفع قدرات كادرها الوظيفي وأساليب ووسائل عملها وآلياتها المتعلقة بالحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الأفراد في نطاق اختصاصاتها.

مريم العطية تجري سلسة من اجتماعات مكثفة مع كبار المسؤولين بالبرلمان والاتحاد الأوربيين في بروكسل

أجرت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية سلسلة من الاجتماعات الهامة مع نواب البرلمان والاتحاد الأوربيين وناقشت خلالها حزمة من المحاور الهامة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتفعيل الشراكة بينهما واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلال اجتماعاتها مع أعضاء البرلمان الأوروبي التقت العطية مع سعادة السيدة إيفا كايلي نائب رئيس البرلمان الأوروبي، وسعادة السيدة ماري أرينا رئيس وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية، وسعادة السيد مارك تار ابيلا نائب رئيس مجموعة الشؤون الرياضية؛ بينما اجتمعت في مقر الاتحاد الأوربي مع سعادة السيد إيمون جيلمور الممثل الخاص للاتحاد لحقوق الإنسان.

تسخير الطفرة الرقمية في مجال عمل المؤسسات الحقوقية

وفي لقائها مع نائب رئيس البرلمان الأوروبي أكدت سعادة السيدة مريم العطية على ضرورة النهوض بأنظمة العمل في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورفع قدراتها بتطوير آليات وأساليب استقبال الشكاوى وسبل حلها، خاصة في ظل الطفرة الرقمية في العالم. وقالت: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد استفادت بشكل كبير من الأنظمة الرقمية خلال جائحة كورنا وظلت تقوم بدورها في عملية التوعية واستقبال الشكاوى إلكترونياً، لافتة إلى أن تلك التجربة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك على أهمية التعامل مع الأنظمة الرقمية من حيث سرعة الاستجابة والنجاعة الإدارية. يذكر أن السيدة إيفا تعتبر من رواد الثورة

الرقمية وقد حصلت على «الجائزة الأوروبية» لعملها في الأجندة الرقمية لأوروبا.

تفعيل مذكرة التفاهم بين «اللجنة الوطنية» واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي

وفي اجتماعها مع سعادة السيدة ماري أرينا رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي أكدت العطية على الشراكة الكبيرة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين جانبي اللجنة الوطنية واللجنة الفرعية، منوهة إلى أن اللجنة الوطنية عقدت العديد من جلسات الاستماع والاجتماعات بمقر البرلمان في إطار تلك الشراكة. وتناول الاجتماع ضرورة إعادة التأكيد على صلاحية المذكرة الموقعة مع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي (DROI) في أبريل ٢٠١٨ والتأكيد على أهميتها في تحقيق تطور في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتأطير التعاون بين الجانبين. وأكدت العطية حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأن تظل دولة قطر نموذجا جيداً في المنطقة لما يتعلق باحترام وتعزيز حقوق العمال بشكل عام،

الإصلاحات التشريعية التدريجية هي الاستراتيجية الأنجح للتغلب على التحديات في السياق التاريخي للمجتمع القطري

وقالت: من المهم أن يعترف البرلمان والاتحاد الأوروبيّان ومؤسساتهما أن عملية الإصلاح التدريجي هي الاستراتيجية الأنجح للتغلب على التحديات مع الوضع في الاعتبار السياق التاريخي للمجتمع القطري. وأكدت العطية استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة بشكل أكبر مع لجنة اللجنة الفرعية من خلال المبادرات المشتركة في مجالات الأبحاث والدراسات والندوات والدورات التدريبية من أجل تحسين العمل والمهارات. واقترحت العطية تنظيم دورة تدريبية مشتركة في مقر اللجنة الوطنية بالدوحة لموظفي اللجنة الوطنية وبعض موظفي أجهزة الدولة، حول عمل المؤسسات الأوروبية وسياسات حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي.

توجيه الدعوة لرئيسة اللجنة الفرعية لزيارة الدوحة خلال الأسابيع المقبلة

كما وجهت الدعوة لرئيسة اللجنة الفرعية بالبرلمان الأوروبي للقيام بزيارة إلى الدوحة في الأسابيع المقبلة وإجراء زيارات ميدانية للوقوف على التطورات التشريعية وما ترتب عليها في سبيل حماية وصون حقوق الإنسان.

وفي ذات السياق اجتمعت سعادة رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة السيد مارك تار ابيلا نائب رئيس مجموعة الشؤون الرياضية؛ وتطرق الاجتماع للزيارة الأخيرة التي قام بها مارك والوفد المرافق له إلى الدوحة في سبتمبر ٢٠٢١حيث أشاد خلالها بما تقوم به دولة قطر من جهود السلام ودعم الديمقراطية وحماية المواطنين الأفغان، إلى جانب الخطوات الكبيرة التي خطتها الدولة في مجال حقوق العمال من حيث الأمن والسلامة وحماية حقوقهم. وكان مارك قد أشار إلى أن الإصلاحات التي قامت بها دولة قطر أصبحت بمثابة مثال يحتذى به في المنطقة وأن ما يحصل عليه العامل في دولة قطر يضاهي ما يحصل عليه في أوروبا.

إقامة معرض حقوق الإنسان والرياضة بالبرلمان الأوروبي خلال الأشهر المقبلة

بينما اقترحت سعادة السيدة مريم العطية إقامة معرض «حقوق الإنسان والرياضة» في مقر البرلمان الأوروبي خلال الأشهر القادمة وذلك على غرار معرض «حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية» الذي نظمته اللجنة الوطنية في السنوات الماضية بمقر البرلمان ولاقى إقبالاً كبيراً ومشاركة واسعة

من قبل أعضاء البرلمان والاتحاد الأوربيين إلى جانب العديد من مثلي المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية في بروكسل.

وفي اجتماعها مع سعادة السيد إيمون جيلمور الممثل الخاص للاتحاد لحقوق الإنسان، أكدت العطية على الشراكة المتينة بين جانبي اللجنة والاتحاد الأوروبي. وتناول الاجتماع التطورات التشريعية في قانون العمل القطري من حيث إلغاء نظام الكفالة ومأذونية الخروج، وتطوير نظم حماية الأجور وحمايتها، وإنشاء صندوق لدعم العمال، وتطوير سبل الانتصاف والوصول للعدالة من خلال إنشاء لجنة فض النزاعات، إضافة إلى قانون المستخدمين في المنازل، وتحسين ظروف العمل في العديد من المجالات. وقالت العطية: بالرغم من هذه التطورات ما يزال هنالك الكثير من العمل لمزيد من الارتقاء في هذا الميدان. وتطرق الاجتماع بين الجانبين لحرية التعبير في الدولة وناقشا مشروع قانون الأنشطة الإعلامية الذي تمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء عام ٢٠١٩، وأوضحت العطية أن هذا القانون يعبر عن جهود دولة قطر لحماية حرية الرأي والتعبير وتنظيم الأنشطة الصحفية والإعلامية والأنشطة الفنية. وأوضحت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية خلال الاجتماع دور اللجنة الوطنية في رفع التوصيات للحكومة لتعديل التشريعات والممارسات بما يتفق مع حقوق الإنسان، وقالت: نحن نرى أن التغييرات الحديثة أمر إيجابي للغاية، ودورنا هو رصد تطبيق التعديلات التشريعية على أرض الواقع.

مريم العطية تجتمع مع وفد البرلمان الإيطالي

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة مع وفد البرلمان الإيطالي، ورحبت سعادتها بالوفد وقدمت خلال الاجتماع نبذة تعريفية عن دور اللجنة الوطنية في حماية و تعزيز حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية في دولة قطر من مواطنين ومقيمين. وشرحت العطية العديد من إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي منها ترؤسها للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على درجة التصنيف (أ) للمرة الثالثة على التوالي. كما تناول الاجتماع أهم التحديات التي واجهتها اللجنة خلال السنوات الماضية وكيف تم تخطيها، إلى جانب مناقشة التطورات التشريعية في قوانين قطاع العمل.

و تلتقي وزير خارجية فنلندا

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم، مع سعادة السيد/ بيكا هافيستو وزير خارجية جمهورية فنلندا والوفد المرافق له. جرى خلال الاجتماع مناقشة أوجه التعاون المشترك في كافة مجالات حقوق الإنسان.

اتفاقية تعاون إطارية بين الهلال الأحمر القطري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

وقّع الهلال الأحمر القطري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اتفاقية تعاون إطارية بهدف دعم وتعزيز الشراكة بينهما بالاستفادة من الخبرات والإمكانيات المتوفرة لديهما وتوظيفها لتحقيق استجابة مستدامة وفعالة لجميع الأنشطة الإنسانية والحقوقية في إطار اختصاصات الطرفين. كما تهدف الاتفاقية إلى تكثيف التعاون حول تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل لكل طرف. وقّع الاتفاقية من جانب الهلال الأحمر القطري أمينه العام سعادة السفير علي بن حسن الحمادي، فيما وقّعها من جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أمينها العام سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي.

وأشاد الحمادي بجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في ظل تشابه المهام والأهداف بين الجانبين على الصعيد الخيري والإنساني، مشيرا بهذا الصدد إلى التعاون السابق بينهما وخصوصاً أثناء جائحة /كوفيد-١٩/ وهو ما تسعى الاتفاقية الجديدة إلى تعزيزه من خلال التنسيق المستمر وتنظيم العلاقة بصورة أكبر، سواء فيما يتعلق بتشارك الفعاليات والأنشطة القائمة أو إطلاق مشاريع وفعاليات جديدة، عبر خطة سنوية يتم الاتفاق عليها لتفعيل دور حقوق الإنسان في خدمة المجتمع القطري بجميع فئاته.

من جانبه، أوضح الجمّالي أن توقيع الاتفاقية الإطارية هي خطوة مهمة لدفع عجلة العمل بين الهلال الأحمر القطري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال وضع إطار مؤسسي لتنظيم التعاون المشترك، ما يؤكد حرص الطرفين على نشر الوعي والتثقيف، وتنفيذ المشروعات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر.

واعتبر الجمّالي أن الاتفاقية نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التعاون، وتشجع إنجاز المزيد من المشروعات ذات الاهتمام المشترك، لافتاً إلى الكثير من الأنشطة والمشروعات المشتركة التي تم تنفيذها في وقت سابق.

يذكر أن الاتفاقية، التي يمتد العمل بها لمدة ٣ أعوام، تنص على تعاون الطرفين في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وزيادة الوعي والتثقيف حولهما، والعمل على ترسيخ ثقافة التطوع والعمل الخيري والإنساني والإغاثي في الأوساط الجامعية، ودعم بناء القدرات وتبادل الخبرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وتقديم المساعدة المتبادلة لتعزيزها في حدود صلاحيات الطرفين.

كما تنص على تعاون الجانبين من خلال تنسيق البرامج والمشاريع المشتركة في مجالات التعليم والأسرة والطفل والعمال، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التخصصية المشتركة ذات العلاقة بالعمل الإنساني والحقوقي، والتعاون في مجال البحث العلمي والدراسات الإنسانية وغير ذلك من الأمور التي تهم الطرفين.

اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

12 يونيو 2022

تنشيط الجهود لتحقيق اهداف

التنمية المستدامة 8.7 لإنهاء جميع أشكال عمل الأطفال

الأمم المتحدة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

QATARNHRC

استباقاً لليوم العربي لحقوق الإنسان

مريم العطية تغرس الشجرة رقم ٧٥٠ ألفاً في مبادرة «زراعة مليون شجرة»

استبقت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان احتفالات اللجنة باليوم العربي لحقوق الإنسان بغرس الشجرة رقم (٧٥٠ ألفًا)، تحت اسم «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» رمزاً للحق في البيئة وذلك ضمن مبادرة وزارة البلدية «زراعة مليون شجرة.»

وتتزامن مشاركة اللجنة الوطنية مع المبادرة المجتمعية التي أطلقتها اللجنة لتعزيز جهود الاستدامة بزراعة أكثر من (٢٠٠٠) شجرة في إطار حث أفراد المجتمع للمشاركة في زراعة عدد من الأشجار وذلك بهدف ترسيخ وحماية البيئة والمساهمة في توسيع الرقعة الخضراء تكاملاً مع جهود الدولة لمكافحة التلوث البيئي والتغير المناخي، والتفاعل من أجل صحة البيئة القطرية وحمايتها من جميع أشكال الانتهاك الجائر. ويأتي ذلك ضمن الحملات التثقيفية والأنشطة والفعاليات المصاحبة لدراسة الحق في البيئة (حقوق وجودة الهواء والماء) التي تعمل اللجنة بصدد إعدادها وتركز على نشر الوعي بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية والحد من السلوكيات الفردية والمؤسسية التي تؤدي الى التدهور البيئي، كما تتزامن مع احتفالات اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يأتي هذا العام تحت شعار «الحق في بيئة صحية سليمة ومستدامة». وحضر الفعالية التي أقيمت بحديقة المطار سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد محمد علي الخوري مدير إدارة الحدائق العامة بوزارة البلدية الأمين العام لإكسبو قطر ٢٠٢٣م وعدد من مدراء الإدارات باللجنة ورؤساء وممثلي الجاليات المقيمة في الدولة ولفيف من أفراد المجتمع.

وأكدت السيدة مريم بنت عبد الله العطية على أهمية هذه المبادرة التي تساهم في دعم جهود الدولة الرامية الى توسيع المساحات الخضراء والتي تنعكس بشكل إيجابي على حياة أفراد المجتمع وتحافظ على التوازن البيئي والصحة، وأشارت الى التزام دولة قطر بالتعهدات الدولية

واتفاق باريس بشأن خفض نسبة انبعاثات الكربون، وتعزيز مبادراتها في مجال الحد من آثار تغير المناخ وجهود الاستدامة البيئية.

وشددت العطية على أهمية الأشجار في النظام البيئي وعلى صحة الإنسان، وبالتالي فإن مشاركة اللجنة تسهم بشكل مباشر في ترسيخ مفاهيم الاهتمام بالبيئة وانعكاساتها الإيجابية لخلق حياة صحية ومجتمع معافى، ولفتت الى ضرورة استمرار الجهود القائمة للتوعية والتثقيف البيئي وتكاتف الجهود مع الجهات المعنية لرفع الوعي المجتمعي من أجل قطر خضراء. ونوهت رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار اللجنة الأممية في الأمم المتحدة – المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايته في جميع أنحاء العالم- قراراً يعترف بأن التمتع ببيئة صحية ومستدامة حق عالمي، ودعوة جميع الدول إلى العمل معاً لجعل هذا الإنجاز حقيقة واقعة. وأوضحت أن الاعتراف بالحق في بيئة صحية على المستوى العالمي سيدعم الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات البيئية بطريقة أكثر تنسيقا وفعالية، ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير حماية أقوى للحقوق والأشخاص الذين يدافعون عن البيئة، ويساعد في إنشاء عالم يمكّن من الانسجام مع الطبيعة.

ومن جانبه قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: تم إطلاق اسم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الشجرة التي تم غرسها اليوم، لافتاً إلى أن اللجنة الوطنية ستولي رعايتها لهذه الشجرة بوصفها رمزية للحق في البيئة، مؤكداً في الوقت نفسه على أن تنظيم اللجنة لهذه المبادرة يأتي في صميم اهتمام الدولة بالبيئة وضرورة المحافظة على مواردها الطبيعية وتوسيع الرقعة الخضراء وذلك من منطلق مسؤوليتها وشراكتها المجتمعية لرفع الوعي البيئي والصحي. وأوضح أن البيئة هي الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان، مشيراً إلى أن كافة الوثائق والنصوص الدولية والوطنية اعتبرت البيئة ومواردها تراثاً مشتركاً، ويلقي على عاتق الدولة والأفراد واجب حماية هذا التراث وتنميته على المستوى الوطني والدولي. ونوّه الكواري بالتزام دولة قطر تجاه البيئة ومصادقتها على كافة الاتفاقات الدولية ومن ثم تنفيذها وتقديم تقرير سنوي عن البيئة والمناخ للأمم المتحدة، وأضاف أن اللجنة ستعمل على غرس أكثر من ٢٠٠٠ شجرة موزعة على جميع أنحاء الدولة، منوّهاً بأن الفعالية القادمة ستكون في قرية بروة. وشدد على أهمية الأشجار في امتصاص الغازات السامة من الهواء وإطلاق الأكسجين في الجو، مؤكداً على ضرورة مناصرة الجهود القائمة لتعزيز جودة الهواء.

ندوة حول الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة في دولة قطـر

عقـدت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ومعهـد الدوحـة للدراسـات العليـا نـدوة بعنـوان: «الحـق في بيئـة صحيـة وسـليمة ومسـتدامة في دولـة قطـر: «أفضل الممارسات – أبرز التحدّيات».

ويـأتي تنظيـم هـذه النـدوة ضمـن احتفاليـة اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ومعهـد الدوحـة للدراسـات العليـا باليـوم العـربي لحقـوق الإنسان، وإلى سعي الجانبين لتنفيذ مذكـرة التفاهـم المبرمـة بينهـما، والتـي أكّـدت عـلى تنظيـم الأنشـطة التـي مـن شـأنها زيـادة الوعـي والتثقيـف في مجـال تعزيـز حمايـة حقـوق الإنسـان وبنـاء ثقافتهـا، وخاصـة عنـد الطلبـة في مختلـف فروع العلـم التـي يدرسـونها، وتشـجيعهم عـلى البحـث في هـذا المجـال.

وبحسـب الورقـة المفاهيميـة، تمثّـل النـدوة مبـادرة أوليـة ضمـن احتفـالات اليـوم العـربي لحقـوق الإنسـان، يعقبهـا سلسـلة مـن الفعاليـات والأنشـطة التـي تهـدف إلى تسـليط الضـوء عـلى مـدى حمايـة الحـق في البيئـة السـليمة والصحيـة والمسـتدامة في دولـة قطـر، إضافـة إلى تقييـم الجهـود الوطنيـة في هـذا المجـال بغيـة تحديـد أبـرز التحديـات وأفضـل الممارسـات التـي مـن شـأنها الإعـمال التـام لهـذا الحـق، سـيّما وأنَّ دولـة قطـر جـزء مـن العـالم، وأدَّت دورًا محوريًـا عـلى المسـتويات الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة في تعزيـز حمايـة الحـق في البيئـة السـليمة خـلال السـنوات الماضيـة.

وفي كلمتـه الافتتاحيـة أشـار الدكتـور محمـد بـن سـيف الكـواري نائـب رئيـس اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، إلى أن نـدوة اليـوم هـي إحـدى ثمـرات التعـاون بـين اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان ومعهـد الدوحـة للدراسـات العليـا، وأنهـا تـأتي ضمـن الاحتفـال باليـوم العـربي لحقـوق الإنسـان وتأكيـدًا عـلى أن حقـوق الإنسـان تعـد مـن جوهـر الثقافـة العربيـة الإسـلامية التـي نعتـز بهـا، وأنـه ليـس مفهومًـا غريبًـا أو مسـتوردًا عـلى مجتمعاتنـا، مشـيرًا إلى أن حقـوق الإنسـان تشـكل مدخـلًا مـن المداخـل الرئيسـية التـي تمُكّـن الإنسـان العـربي مـن الارتقـاء بواقعـه نحـو الأفضـل وفقًـا لمـا تقتضيـه القيـم الإنسـانية النبيلـة.

وأضـاف الكـواري «إننـا في اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان نثمّـن وندعـم أي توجـه دولي مـن شـأنه احـترام وحمايـة الحـق في بيئـة صحيـة وسـليمة ومسـتدامة، وإعمالـه واقعيًـا وفعليًـا خاصـة تلـك الجهـود المتعلقـة بإقـرار اتفاقيـة دوليـة ملزمـة تحـترم وتحمـي الحـق في البيئـة مـع تضمينهـا آليـة خـبراء مسـتقلين لفحـص تقاريـر الـدول حـول مـدى امتثـال تشريعاتهـا وسياسـاتها وممارسـاتها لأحـكام هـذه الاتفاقيـة،

إضافة إلى تمكينها من تلقي الشكاوى والبلاغات كحال معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى».

من جانبه، ثمّن الدكتور عبد الوهّاب الأفندي، رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا، التعاون المشترك بين معهد الدوحة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واصفًا إيّاه بالتعاون المثمر الذي يعد من ضمن الأولويات العلمية والفكرية للمعهد، مشيرًا إلى أنه لا يوجد مكان أكثر حاجة إلى الاهتمام بحقوق الإنسان من المنطقة العربية، حيث هناك ضرورة ملحّة لهذا المجال، وأن تذكّر حقوق الإنسان يجب ألا يكون احتفاليًا فقط وإنما يجب أن يأخذ حيزه في التطبيق العملي.

وأضاف الأفندي أن البيئة السياسية في دولة قطر -بشكل عام- تشجع على الاهتمام بحقوق الإنسان من جهة والبيئة من جهة أخرى وهو اهتمام قديم وله جذور راسخة، مشددًا على أن التركيز على حقوق الإنسان البيئية يجب أن يكون محل اهتمام الجميع.

هذا، وخلال الجلسة الأولى التي أدارها حامد علي، عميد كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة، قدّم الدكتور أمير كمال الدين، خبير قانوني في إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ورقة بحثية حول الحق في البيئة وعلاقته بحقوق الإنسان وتطوراته الدولية والإقليمية. فيما استعرض الدكتور لورانت لامبرت أستاذ مساعد في برنامج السياسات العامة في كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة بمعهد الدوحة للدراسات العليا، ورقة بشأن التحديات العالمية التي تواجه إعمال الحق في البيئة السليمة وتقييم مدى النجاح الدولي في مواجهتها واستعراض الممارسات العالمية الناجحة والفضلى في هذا المجال.

فيما سلّطت ورقة السيد عبد الهادي ناصر المري، مدير إدارة التغير المناخي بوزارة البيئة والتغير المناخي، الضوء على حماية الحق في البيئة السليمة وإبراز عوامل النجاح وأهم التحديات. وتناول أهم آثار التغير المناخي من حيث الزيادة في متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والغابات إلى جانب ذوبان جليدي وزيادة حموضة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة ملوحة التربة الزراعية فضلاً عن التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتأثر السياحة والمناطق التاريخية. وتطرق المرّي للترابط بين النمو الاقتصادي وحماية المناخ وقال: يمكن لدولة قطر أن تلعب دورًا رائدًا في المستقبل في جميع القطاعات الصناعية، حيث تجمع بين تحديات المناخ المحلي وقوة اقتصاد اليوم. وخلال الورقة التي قدمها المري تناول التغير المناخي ضمن رؤية دولة قطر ٢٠٣٠ منوهاً إلى الغايات المستهدفة والمتعلقة بالتغير المناخي من بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة والقيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما على بلدان منطقة الخليج، إلى جانب دعم الجهود الدولية للتخفيف من الآثار الضارة للتغير المناخي.

واختتمت الندوة التي جاءت بتنظيم مركز الامتياز للتدريب والاستشارات في معهد الدوحة للدراسات العليا باستعراض جهود الجهات الحكومية والوطنية وغير الحكومية والشركات في دولة قطر في مجال حماية الحق في البيئة السليمة وإبراز أهم النجاحات والتحديات التي تواجه حمايته.

تكريم مدارس الجاليات والطلاب الفائزين في حملة المدارس

وفي إطار الاحتفالات باليوم العربي لحقوق الإنسان نظمت اللجنة الوطنية في ٢١ مارس ٢٠٢٢ احتفالية لتكريم مدارس الجاليات والطلاب الفائزين في مسابقة حملة التعليم التوعوية والتثقيفية التي طرحتها اللجنة في نوفمبر ٢٠٢١ لمدارس الجاليات بدولة قطر في مجالات الرسم والمقال والبحث العلمي، وذلك إيماناً بأهمية التعليم الذي يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتدريب المختلفة وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وجاء الاحتفال الذي أقيم بفندق «شرق» بحضور ممثلي السفارات والمدارس وأولياء أمور الطلاب الفائزين.

وأعرب سعادة الدكتور محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان- في كلمة له بهذه المناسبة - عن سعادته بهذا الاحتفال الذي يتزامن مع فعاليات اليوم العربي لحقوق الإنسان، وتقدم بخالص التهاني والتبريكات للطلاب الفائزين، مؤكداً استحقاقهم بجدارة هذا التكريم لما قدموه من جهود في مجالات المسابقة المختلفة، وعلى وجه التحديد في مجال البحث العلمي لما لهذا المجال من أهمية بالغة في مسيرة الطلاب التعليمية الأمر الذي يحتم تدريب الطلاب منذ المراحل التعليمية المبكرة على كيفية إعداد البحوث العلمية - بداية من اختيار الموضوع وجمع المصادر والمعلومات وتوظيفها بشكل سليم يتناسب مع معايير البحث المعروفة .

وأكد د: الكواري أن مثل هذه المسابقات ستساهم في رفع مستوى الفكر لدى الطلاب وتحفزهم على الاطلاع والبحث، وخلق روح التنافسية والتشجيع على الاستمرار في عملية البحث والملاحقة المعرفية والإدراك وكسب المزيد من المعلومات.

وأشار الى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تثمن وتدعم جهود المدارس من أجل تدريب الطلاب وتثقيفهم وتمليكهم المهارات المعرفية المختلفة بشكل عام، كما تثمن دور الأسر في مساعدة الطلاب وتهيئة الأجواء السليمة التي تساعد على التحصيل والتميز العلمي، ونوه بأن اللجنة ستظل تواصل الجهود التوعوية للتعريف المستمر بالمبادئ الحقوقية على شكل جرعات يتم تحديدها بناء على المراحل الدراسية والعمرية.

وشدد نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية الإيمان الراسخ بأن المعرفة الحقوقية ضرورة ملحة للصغار والكبار، ومن هذا المنطلق فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لن تألو جهداً في استمرارية هذه الجهود ودعمها وتطويرها، وأشاد هنا بمشاركة بقية الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ، مؤكداً أن المشاركة في حد ذاتها تعتبر انتصاراً لان المحاولة تعني القدرة على الوصول للهدف. وتابع قائلاً: نأمل أن يكونوا في مقدمة الأسماء الفائزة في المرات القادمة، داعياً المدارس للمزيد من التعاون والتفاعل مع برامج اللجنة التثقيفية لضمان مشاركة أكبر عدد من الطلاب، وذلك لما لهذه المسابقات من أهمية في تحفيز الطلبة على الاطلاع والتعلم والبحث والدراسة، وإشعال فتيل المنافسة ليس بين صفوف الطلاب فحسب، بل بين المعلمين أيضاً والمجتمعات المدرسية ككل.

تنظيم حملة تنظيف شواطئ الوكرة

وتزامناً مع احتفالات اليوم العربي لحقوق الإنسان نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٣ مارس ٢٠٢٢ حملة لتنظيف شواطئ الوكرة تحت عنوان «نظافة البيئة حق وواجب» بهدف تعزيز المفاهيم البيئة وترسيخ ممارستها في الحياة اليومية واستمراراً للجهود الرامية إلى نشر رسالة حماية البيئة وأسلوب الحياة المستدام.

جاء ذلك تزامناً مع احتفالات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يأتي هذا العام تحت شعار «الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة» بحضور سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبمشاركة ممثلين عن إدارة النظافة العامة قسم الشواطئ والجزر بوزارة البلدية وعدد من الجاليات وموظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقال سعادة الدكتور محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن هذه الفعالية تعتبر المبادرة الثانية في حملة حقوق الإنسان «نظافة البيئة حق وواجب» التي تأتي في إطار جهود اللجنة الرامية للتفاعل مع كافة القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، ومن منطلق اهتمامها المتواصل بالتوعية البيئة من خلال العمل بشكل مستمر على توعية أفراد المجتمع بأهمية حماية الحياة الطبيعية ، والتركيز على توعية النشء لغرس مفاهيم المحافظة على البيئة كحق إنساني أصيل لكل فرد، وترجمة للقوانين والتشريعات المحلية والمواثيق والمعاهدات الدولية التي في مجملها تركز على أهمية إصحاح البيئة كمطلب إنساني في المقام الأول وحق مشروع للفرد والمجتمع. وأكد د:الكواري في تصريحات صحفية أن هذه المبادرات تساهم بشكلٍ كبير في إحداث التغيير الإيجابي نحو الوصول الى بيئة سليمة ومستدامة، منوّهاً بأهمية الوعي المجتمعي لتحقيق الأهداف، ولافتاً الى أهداف هذه الحملة التي تتمثل في تعزيز ونشر الوعي البيئي بأهمية العمل التطوعي في خدمة البيئة، ونشر وتعزيز الوعي والمسؤولية البيئية بين أفراد المجتمع، وأهمية الحفاظ على بيئة طبيعية ونظيفة، وتعزيز سلوك النظافة البيئية لدى جميع فئات المجتمع، ولتشجيع العمل البيئي وغرسه بين كل الفئات.

وأوضح سعادته أنه وفي ختام هذه الفعالية لابد من التأكيد على رسالة هامة تتمثل في أن

من حق المجتمع أفراداً وجماعات وعائلات الاستمتاع بهذا الشاطئ الجميل بمدينة الوكرة الذي يعتبر ملك للجميع، وفي ذات الوقت فأن حماية البيئة تعتبر مسؤولية للجميع، وتابع قائلاً: إن ما أزعجني كثيراً خلال حملة تنظيف الشاطئ وجود كم هائل من العبوات والأغطية والمواد البلاستيكية وبعضها مدفون في الرمال، موضحاً أن هذه المواد البلاستيكية بلا شك ستنتقل للبحر إما عن طريق الرياح أو الأمواج، في الوقت الذي أثبت فيه العلماء بالاختبارات والتجارب العلمية أن كثيرا من الأسماك تتغذى على هذه المواد التي تم تحليلها على أنها مواد بترولية وكيميائية ضارة على صحة الأسماك ومن ثم تحدث تسمماً في لحومها ليشمل الضرر صحة الإنسان. ونوّه بأن من أهم المواد التي تم اكتشافها في أمريكا مادة «الديوكسينات» وهي مادة سامة ومسرطنة وجدت في دم بعض الأشخاص الذين كانوا يتغذون على هذه النوعية من الأسماك السامة. و ينصح الدكتور الكواري جميع أفراد المجتمع للاستمتاع بجمال البيئة وطبيعتها ويحافظوا عليها من الانتهاكات التي يمكن أن تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على صحة وحياة الإنسان، لافتاً الى أن دولة قطر مقبلة على حدث هام يتمثل في بطولة كأس العالم وبالتالي لابد أن يشهد زوار قطر جمال الطبيعة ونظافتها بحيث تكون النظافة شعارا وسلوكا وعادات. وثمّن سعادته الجهود التوعوية والتثقيفية الكبيرة التي تقوم بها وزارة البيئة والتغيير المناخي، مشيراً إلى الاستجابة الفعالة من قبل المجتمع بشكل عام، ومؤكداً أن البيئة هي المؤثر المباشر في حياة الفرد. ونوّه بأن دولة قطر تذخر بكم هائل من الحدائق والشواطئ الغنية والجاذبة التي يجد فيها الجمهور ملاذاً للراحة والتنزه، وبالتالي فإن نظافة هذه الممتلكات العامة تعتبر مسؤولية مجتمعية، داعياً لأهمية استمرار وتكاتف الجهود لنشر التوعية البيئية. وتوجّه نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر والتقدير لكافة المشاركين الذين ساهموا في إعداد هذه الحملة.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تستأنف حملة «معاً نعمل»

المحمود: نستهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعمال وأصحاب العمل

استأنفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حملة «معاً نعمل» (لك حق وعليك واجب) وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية عمل اللجنة الرامية إلى تعزيز التوعية على المستوى الوطني وضرورة التعاون لترسيخ المعرفة بحقوق وواجبات العمال ونشر ثقافة حقوق الإنسان بصورة عامة.

وكانت الحملة التي بدأت ثم توقفت في مطلع يناير الماضي التزاماً بالإجراءات الاحترازية المتبعة، في ظل تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا "كوفيد-١٩" حينها.

وتستهدف الحملة أصحاب العمل والعمالة المقيمة في دولة قطر من الجنسين لتوعيتهم بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور القطري وأكد عليها قانون العمل، وتم تعزيزها بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة لاسيما في ظل التعديلات القانونية في التشريعات القطرية والتي جاءت مؤكدة على حماية حقوق العمال كالحد الأدنى للأجور وإلغاء مأذونية الخروج وطرق تسوية النزاعات العمالية.

القوانين القطرية والاتفاقيات الدولية ضمانة حقوق أصحاب العمل والعمال

وتهدف الحملة التي ستستمر لمدة شهر إلى التوعية بدور اللجنة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين أصحاب العمل والعمال من معرفة حقوقهم والتمتع بها وفقاً للتطورات التشريعية بالدولة، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعمال وأصحاب العمل، كما تهدف لمعرفة العوائق القانونية والفعلية التي تقف عائقاً دون تمتع أصحاب العمل والعمال بحقوقهم، وكسب تأييد المجتمع القطري لجهود تعزيز حقوق العمالة وحمايتها، فضلاً عن تعزيز دور الشركات في حل المشاكل التي تحول دون ممارسة العمال لحقوقهم بشكل فعلي.

وأكد السيد عبد الله علي المحمود مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية هذه الحملة باعتبارها تستهدف شريحة هامة في المجتمع وتقوم بدور كبير في دفع عملية التنمية بالبلاد، وأضاف أنه ومن هذا المنطلق تُولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالغ

الأهمية لقضايا العمال وأصحاب العمل على حد سواء بهدف ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وترجمتها على أرض الواقع في مجالات العمل المختلفة والإسهام في تذليل كافة المعوقات التي تحول دون تمتع جميع الأطراف بحقوق كاملة غير منقوصة.

وأشار المحمود في تصريحات صحافية الى أن حملة «معاً نعمل» (لك حق وعليك واجب) ركزت على محاور هامة شملت جميع الجوانب التي تتعلق بأصحاب العمل والعمال، والتي سيتم التعريف بها وبحثها ومناقشتها من قبل المختصين. وأضاف أن ذلك يأتي ضمن سلسلة الحملات التوعوية التي تطلقها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستهدفة فيها فئات المجتمع المختلفة للتعريف بدور اللجنة في حماية حقوق الإنسان، لافتاً الى الكثير من الضوابط والنظم والتشريعات التي يتوجب على العامل ورب العمل الالتزام بها. ونوّه المحمود بأن قانون العمل القطري كفل جميع الحقوق المهنية والاجتماعية للعمال كما كفل حقوق أصحاب العمل وفق علاقة تعاقدية بين الطرفين، وجاء مؤكداً على تدعيم وتأكيد حقوق العمال، وتوفير الظروف المناسبة للعمل، ووسائل الوقاية من أخطار العمل وأضراره ، وضمان الظروف الصحية للعمال، وأشار الى أن التشريعات القطرية – التي جاءت متوائمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية – تؤكد على أنّ العلاقة بين العمال وأصحاب العمل

أساسها العدالة الاجتماعية.

الصحة والسكن والسلامة المهنية أبرز محاور الحملة

وتتناول الحملة أربعة محاور هي: الصحة، وساعات العمل وأوقات الراحة، السكن اللائق، والسلامة المهنية. وبدورها ستقوم اللجنة في ختام الحملة بالتقييم وقياس الأثر ومدى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال مؤشرات رقمية.

وبحسب الخطة ستنفذ حملة «معاً نعمل» (لك حق وعليك واجب) محاضرات توعوية وتثقيفية فيما يتعلق بحقوق العمال وأصحاب العمل في أماكن تواجدهم، كما سيتم إصدار وتوزيع مواد إعلامية تتضمن مطبوعات متنوعة، وأفلاما توعوية، ورسائل هاتفية ومقالات وتقارير وبرامج تلفزيونية، بالإضافة الى تنظيم أنشطة توعوية في عدد من المصانع في مناطق راس لفان، ومسيعيد، ودخان.

كما ستنظم اللجنة وبالتعاون مع الهلال الأحمر فعاليات تثقيفية وتوعوية بالمراكز الصحية للعمال التي يديرها الهلال الأحمر.

«معـاً نعمــل»
في المراكز الصحية العمالية

نفـذت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، أولى فعاليـات حملـة (معـاً نعمـل – لـك حـق وعليـك واجـب) بمراكـز العـمال الصحيـة بالتعـاون مـع الهـلال الأحمـر القطـري، بمركـزي فريـج عبـد العزيـز ومسـيمير الصحيـين. وتتواصـل حملـة المراكـز الصحيـة عـلى مدار أسـبوع بـكل مركـز حتـى ٢٤ مـارس ٢٠٢٢ لتشـمل مركـز صحـي الحميلـة خـلال الأسـبوع الجـاري

وتتضمـن الفعاليـة ركنًـا توعويًـا وتثقيفيًـا يهـدف لتوعيـة العـمال مـن المراجعـين بالمركـز الصحـي، حيـث يتـم اسـتقبال المراجعـين مـن العـمال والإجابـة عـن تسـاؤلاتهم القانونيـة والحقوقيـة، وتعريفهـم بـدور اللجنـة إلى جانـب توزيـع مطويـات تعريفيـة بحقـوق وواجبـات العـمال فضـلاً عـن هدايـا وتصاميـم لفيديوهـات تحمـل مضامـين ورسـائل الحملـة.

يـأتي ذلـك في إطـار حملـة «معـاً نعمـل» (لـك حـق وعليـك واجـب) لتعزيـز التوعيـة عـلى المسـتوى الوطنـي وضرورة التعـاون لترسـيخ المعرفـة بحقـوق وواجبـات العـمال ونـشر ثقافـة حقـوق الإنسـان بصـورة عامـة.

ويسـتقبل الركـن التوعـوي المراجعـين مـن العـمال عـلى مـدار اليـوم لتعريفهـم بملامـح قانـون العمـل وحقـوق العامـل، والتعريـف بحـق العمـل.

المحمود ينوه بإقبال العمال على الركن التوعوي والتثقيفي

وأكد السيد عبد الله علي المحمود مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن تنظيم الفعاليات التثقيفية والتوعوية في المراكز الصحية للعمال بالتعاون مع الهلال الأحمر، تستهدف الوصول لأكبر شريحة ممكنة من العمال باعتبارهم شركاء في عملية التنمية.

وأضاف أن تنسيق الجهود مع الهلال الأحمر القطري أثمر خطة لتغطية المراكز الصحية للعمال التي يديرها الهلال الأحمر القطري على مدار ثلاثة أسابيع متتالية من الحملة.

ونوه المحمود بالإقبال الكبير من جانب العمال على الركن التوعوي بمركز فريج بن عبد العزيز الصحي، مشيرًا إلى وجود قانونيين من جاليات مختلفة للتحدث للعمال بلغتهم الأم، بالإضافة إلى توزيع منشور توعوي بعدة لغات تتناسب مع معظم رواد المركز الصحي.

وأكد المحمود أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تولي بالغ الأهمية لقضايا العمال بهدف ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وترجمتها على أرض الواقع في مجالات العمل المختلفة والإسهام في تذليل كافة المعوقات التي تحول دون تمتع جميع الأطراف بحقوق كاملة غير منقوصة.

الكواري: آلاف العمال تلقوا إضاءات توعوية بمراكز (فريج عبد العزيز ومسيمير والحميلة)

ومن جانبه أوضح السيد عادل جاسم الكواري مدير الإمداد بقطاع الشؤون الطبية بالهلال الأحمر القطري أنه وفي إطار التعاون بين الهلال الأحمر القطري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خصصنا ركنا توعويا بثلاثة مراكز صحية تابعة للهلال الأحمر القطري حيث تُقدم فيها الرعاية الصحية للعمال الذكور، وأضاف أنه تم اختيار المراكز الصحية لأنها تخدم شريحة كبيرة من العمالة الوافدة في دولة قطر من مختلف الجنسيات، وهو أمر جيد أن نعمل على توعيتهم وتثقيفهم أثناء فترات انتظارهم بالمراكز الصحية، لاسيما وأن رسالة حملة «معًا نعمل» (لك حق وعليك واجب) ستصل إلى آلاف العمال من المراجعين. ولفت الكواري إلى أن المراكز الصحية الأربعة التي يديرها الهلال الأحمر القطري تحت مظلة وزارة الصحة وفرت الرعاية الصحية لما يقارب ١,٢ مليون مراجع العام الماضي، ونوه الكواري بأهمية مثل هذه الحملات التوعوية للمجتمع لاسيما العمال، كما نوه بالتفاعل الإيجابي من جانب العمال مع الركن التوعوي في المراكز الصحية، وتطلعهم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم. وأشار إلى أن القانونيين في الركن التوعوي التابعين الى لجنة حقوق الإنسان تلقوا العديد من التساؤلات حول القوانين المنظِمة للعمل، وتمّت الإجابة عن جميع التساؤلات بعدة لغات مختلفة.

محاضرتان لتوعية أصحاب العمل بثلاث مدن صناعية

وفي سياق حملة «معاً نعمل – لك حق وعليك واجب» نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرتين عبر تقنية التواصل المرئي، لفائدة أصحاب العمل من المدراء، ورؤساء الأقسام، للشركات والمصانع الواقعة في مدينة راس لفان الصناعية، ومدنية مسيعيد الصناعية، ومنطقة دخان.

وقال السيد حمد سالم الهاجري مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن المحاضرتين تأتيان للتوعية بحقوق الإنسان، وتمكين أصحاب العمل والعمال من معرفة حقوقهم والتمتع بها وفقاً للتطورات التشريعية بالدولة.

وأكد الهاجري بأن الحملة تهدف أيضًا إلى تعزيز دور الشركات في حل المشاكل التي تحول دون ممارسة العمال لحقوقهم بشكل فعلي، والوقوف على أية عوائق يمكن أن تقف عائقاً دون تمتع أصحاب العمل والعمال بحقوقهم.

وأشار الهاجري إلى أن المحاضرة الأولى شهدت حضور ١٠٠ من مدراء يمثلون أكثر من ١٠ شركات في مدينة راس لفان الصناعية، وأن المحاضرة الثانية شهدت حضور ١٤٠ من المدراء يمثلون عددًا من المصانع في مدينة مسيعيد الصناعية، و ١٠ محطات بمنطقة امتياز دخان.

ونوه مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتفاعل الكبير القائم على الأسئلة والنقاشات التي أعقبت المحاضرتين، مؤكدًا أن ذلك أسفر عن اكتساب أصحاب العمل من المدراء، ورؤساء الأقسام، للشركات والمصانع، المعارف والخبرات اللازمة والتي يمكن أن تؤهلهم لحل أية نزاعات عمالية، أو تحول دون تصاعد هذه النزاعات.

وأوضح الهاجري أن الحضور من المدراء في المناطق الصناعية الثلاث سيقومون بنقل المعارف التي اكتسبوها، لمشرفي العمال المباشرين، ليقوموا بدورهم بنقلها للعمال، بالإضافة إلى توزيع إصدار الحملة الذي أصدرته اللجنة بعدة لغات للتعريف بحقوق العمال وأصحاب العمل.

وقال الهاجري إن المحاضرتين تضمنتا التوعية بقانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤، والأحكام العامة التي يجب على صاحب العمل أن يكون ملماً بها. وأضاف مدير إدارة البرامج والتثقيف أن المحاضرتين ركزتا على حقوق أصحاب العمل كالحق في الاعتراض في حال انتقال العامل لشركة منافسة، والمطالبة بأي رسوم في موضوع تدريب أو تأهيل العامل، ويطالب بها صاحب العمل الجديد، على أن يكون هذا البند متضمناً في عقد العمل لضمان حق صاحب العمل.

فترة الإخطار

وأشارت المحاضرتان إلى ضرورة أن يراعي العامل فترة الإخطار لطلب الانتقال، فإذا كانت مدة العقد فوق العامين تكون فترة الإخطار شهرين، وإذا كان العقد أقل من العامين فيكون شهرًا واحدًا. وفي حال مخالفة العامل لبنود عقد العمل أو لأحكام القانون يغادر البلاد ولا يحق له الرجوع إلا بعد مرور سنة من مغادرته. ويجب على الوافد مغادرة البلاد خلال مدة أقصاها ٩٠ يوماً من انتهاء الغرض الذي استقدم لأجله، أو من تاريخ انتهاء الإقامة، أو من تاريخ إلغاء الإقامة لأي سبب.

وتناولت المحاضرتان طرق ووسائل حل النزاعات العمالية، عبر إدارة العمل، ولجنة فض النزاعات العمالية.

أحكام عامة

ومن بين الأحكام العامة التي تناولتها المحاضرتان ألا يجوز لصاحب العمل الاحتفاظ بوثيقة سفر العامل، ولا يجوز العمل دون عقد عمل مكتوب وموقع عليه من الطرفين ومصدق من إدارة العمل، وأن يحصل العامل على نسخته من العقد. وفي حالة عدم وجود عقد، فعلاقة العمل يمكن إثباتها بكافة وسائل الإثبات.

ويجب أن يتضمن عقد العمل اسم صاحب العمل، ومكان العمل، واسم ومهنة العمل، وجنسيته، وعنوانه، وصورة بطاقته الشخصية، وتاريخ العقد، ومدة العقد- إن وجد، والراتب، ووقت وطريقة الدفع، والسكن والتنقل وأية بدلات، ويجب أن تكون كلها متضمنة في العقد.

وخلال المحاضرتين تم التعريف بمهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كالعمل لتحقيق الأهداف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي صادقت عليها الدولة، إلى جانب إبداء رأيها في التشريعات الوطنية، ومدى انسجامها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ورصد أوضاع حقوق الإنسان، من خلال الزيارات وتلقي الشكاوى والالتماسات، ونشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان.

بمقر الأمم المتحدة بجنيف ..

الأمين العام يفتتح معرض «حقوق الإنسان وكرة القدم»

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة وبالتعاون مع الوفد الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، معرض لوحات «حقوق الإنسان وكرة القدم» وذلك على هامش أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، بحضور لفيف من ممثلي البعثات الدبلوماسية والسفراء وممثلي المنظمات الدولية وممثلي الدول من المشاركين في أعمال دورة مجلس حقوق الإنسان. ويتضمن المعرض لوحات تعبر عن مفاهيم حقوق الإنسان في كرة القدم إلى جانب مجسمات لملاعب مونديال كأس العالم ٢٠٢٢.

الجمّالي:

* استضافة مونديال ٢٠٢٢ مناسبة لدمج المفاهيم الحقوقية في رياضة كرة القدم.

* لوحات المعرض تخاطب الإنسانية بمختلف لغاتها وثقافاتها لاحترام حقوق الإنسان .

* نهتم بقدر عالٍ لجعل الرياضة واحدة من أساسيات تعزيز تنمية الإنسان وسلامته.

وقال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية للمعرض: لقد كان اختيار دولة قطر لاستضافة مونديال كأس العالم ٢٠٢٢، مناسبة طيبة للنظر في عملية دمج مفاهيم حقوق الإنسان في كبريات الفعاليات الرياضية، وفي هذا الإطار جاءت فكرة معرض «حقوق الإنسان وكرة القدم» الذي تم رسم لوحاته بريشة الفنان القطري أحمد المعاضيد. وأضاف: إنّ هذا المعرض ليس مجرد لوحات وأبعاد جمالية فحسب؛ بل إنه عبارة عن معايير لصون وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالرياضة، تم ترجمتها إلى لوحات تخاطب الإنسانية بمختلف لغاتها وثقافاتها، مؤكداً في الوقت نفسه أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظر للرياضة باعتبارها تمثل أهدافاً شاملة بغض النظر عن المكسب أو الخسارة. وقال: نحن نهتم بقدر عالٍ لجعل الرياضة واحدة من أساسيات تعزيز تنمية الإنسان وسلامته بما يتوافق مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهو «ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالسلامة في جميع الأعمار». وأشار الجمّالي إلى أن الرياضة تشترك مع مبادئ حقوق الإنسان في العديد من الأهداف والقيم الأساسية، لافتاً إلى أن الميثاق الأولمبي أوضح أن فكره يهدف إلى جعل الرياضة وسيلة للتطور المتناسق للإنسان بغية إيجاد مجتمع يسوده السلام ويُعنى بالحفاظ على الكرامة الإنسانية». وقال سعادة الأمين العام: إنّ مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام، أكد على أنّ «الأنشطة الرياضية المنظمة بشكل جيد والتي تظهر أفضل القيم الرياضية في الانضباط والاحترام المتبادل والروح الرياضية والعمل الجماعي، يمكن كلها أن تسهم في دمج الفئات المجتمعية وتساعد على توعية الأفراد بالقيم اللازمة للسلام الاجتماعي».

وأكد الجمّالي أنه مما لا شك فيه هو قدرة الرياضة على تعزيز التنمية الاجتماعية بتغيير التصورات عن ذوي الإعاقة وإتاحة الفرصة لأولئك الأشخاص للمشاركة في الرياضة وإدماجهم في مجتمعاتهم. وقال: في هذا السياق قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم هذا المعرض الذي يتضمن لوحات فنية تعكس معاني حقوق الإنسان في كرة القدم وهي لوحات تجسد العديد من المبادئ الأساسية الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أنّ اللوحات تعبّر عن مناهضة العنف في الملاعب ومناهضة التمييز العنصري والعبارات العنصرية التي قد تصدر من بعض المشجعين ضد اللاعبين، وقال: هذه الظاهرة برزت في السنوات الأخيرة بشكل واسع في العديد من الملاعب؛ وأضاف: كذلك فإن لوحات معرض «حقوق

الإنسان وكرة القدم» تعبّر عن دور الأمن في الملاعب، إلى جانب إظهار حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الملاعب وتخصيص أماكن لهم بين مدرجات المشجعين في مختلف الفعاليات والأحداث الرياضية، وأهمية تمكينهم للمشاركة بعدالة وإنصاف في الأنشطة الترفيهية والرياضية، إلى جانب تخصيص مسارات خالية من العوائق، إلى جانب العديد من المعاني الإنسانية التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند ممارسة الرياضة وإقامة البطولات العالمية والإقليمية والمحلية بمختلف أنواع الرياضة.

وتوجه الجمّالي بالشكر للحضور؛ وقال: إنّ هذه المشاركة الطيبة من جانبكم، إنما هي دلالة على مدى حرصكم وتضامنكم مع كل ما يدعم المسيرة العالمية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته.؛ إلى جانب اهتمامكم بالحدث الفريد الذي ستستضيفه دولة قطر، ألا وهو مونديال كأس العالم ٢٠٢٢. وأضاف: أتمنى أن نكون قد أوصلنا من خلال هذا المعرض هدف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، في نشر وإرساء حقوق الإنسان من خلال الفن الذي يعد من أسرع الوسائل في ونقل وتوصيل الرسائل.

جوهرة السويدي: كرة القدم وحقوق الإنسان تعززان قيم التنوع والتسامح.

من ناحيتها لفتت سعادة السيدة جوهرة بنت عبد العزيز السويدي القائم بالأعمال بالإنابة لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، إلى وجود علاقة وطيدة بين كرة القدم وحقوق الإنسان. وقالت: تهدف هذه اللوحات العشر لتقديم رسائل رئيسية حول المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان من حيث ارتباطها بكرة القدم، وتعزز القيم الرياضية مثل احترام التنوع والتسامح. وأضافت: نأمل أن تنتشر هذه الرسائل المتعلقة بأوجه الترابط بين كرة القدم وحقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن. وقالت: بينما نحن نحتفل بالعد التنازلي لافتتاح بطولة كأس العالم ٢٠٢٢ يزداد حماسنا وترقبنا لمشاهدة هذا الحدث الخاص الذي ستستضيفه المنطقة العربية للمرة الأولى؛ فنحن على ثقة تامة بأن التاريخ سيشهد بطولة من ضمن أفضل البطولات على الإطلاق وستوفر لحظات لن ينساها المشاركون.

العمل الدولية:
ما يحدث في قطر من تقدم في مجال الإصلاحات لا يحدث في كثير من البلدان.

وفي ذات السياق قال جوفاني ديكولا المستشار الخاص لمكتب نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية: دولة قطر أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالإصلاحات العمالية، واستبعد ديكولا أن تكون كرة القدم هي التي استطاعت تحريك هذه الإصلاحات، وقال: إنّ حكومة قطر قد بذلت جهوداً للتأكد من أن تشريعات العمل تتماشى مع الاتفاقيات الدولية ويجب علينا تهنئتها على هذا التعامل الحازم بشكل خاص في كل الأوقات. وأضاف: أنه طوال الوقت في الدوحة كان هناك عمل مع منظمات العمال والحكومة للتأكد من أن قضايا العمل تعالج في وقت ظهورها، وأكد أن ما يحدث في قطر من تقدم في مجال الإصلاحات لا يحدث في كثير من البلدان. وفيما يتعلق ببطولة كأس العالم قال ديكولا: إنّ التزام حكومة قطر بالعدالة الاجتماعية سيظل قائماً وهو ليس أمراً سينتهي بانتهاء بطولة كأس العالم، ولكنه سيستمر إلى ما هو أبعد من ذلك. وتوجه بالشكر لحكومة قطر ووزير العمل على هذه الجهود، كما توجه بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيمها معرض حقوق الإنسان في كرة القدم واعتبره فرصة لعرض ما يقوم به فنانو قطر من إبداع.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:
نحن على يقين أن دولة قطر سترحب بالعالم أجمع

من جهته قال سعادة السيد فرانشيسكو موتّا رئيس فرع آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ إنّ البطولات الكبرى مثل مونديال كأس العالم ليست مجرد احتفالات فحسب؛ وإنما هي تجلب الهيبة للدول التي تستضيفها كما تجلب معها نوعاً من التدقيق لا سيما في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، منوهاً إلى أن حكومة قطر قدمت مثالاً ايجابياً في هذا الشأن، وقال: لقد شاركت دولة قطر بشكل هادف فيما يتعلق باستضافة كأس العالم في تحسين حقوق العمال من خلال تشريعات أقوى وتعزيز التعاون مع منظمة العمل الدولية الأمر الذي أدى إلى احترام حقوق جميع العمال في قطر. وأضاف: نحن على يقين بأن دولة قطر سترحب بالعالم أجمع في هذا الحدث الهام، فمن منظور حقوق الإنسان ينبغي إقامة البطولة بطريقة آمنة تدعم حقوق الإنسان وتعززها.

وأشار إلى أن أهمية الرياضة برزت بشكل واسع من خلال الإقبال الكبير أثناء وباء كوفيد-١٩ وتسليط الضوء على مدى أهمية الرياضة للسلامة الجسدية والسلامة والصحة النفسية لافتاً إلى أن منظمة الصحة العالمية أكدت أن انعدام النشاط البدني يعد من أحد الأمراض الأربعة الرئيسية التي ترتبط بأمراض مختلفة مثل أمراض السكر والسرطان، وقال: تعد الرياضة والنشاط البدني مفتاح الوقاية من هذه الأمراض لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ البرامج الحكومية الموضوعة لتشجيع ودعم الناس لممارسة الرياضة هي أداة مهمة لتحقيق الحق في الصحة الذي يعزز التمتع بالكثير من حقوق الإنسان الأخرى . وقال موتّا: إنّ تعزيز النشاط البدني والرياضة لا يفيد صحتنا النفسية والبدنية فحسب وإنما يخلق شعوراً بالانتماء للمجتمع وإرساء الجسور بين المجتمعات وتعزيز قيم المنافسة الصحية والقيم العادلة والمشاركة والالتزام بالقواعد والصداقة، ونوه إلى أن كرة القدم تعد مثالاً جيداً لذلك، حيث تشرك جميع الناس من جميع أنحاء الكوكب أغنياء وفقراء ومن جميع الخلفيات والأجناس

والقدرات والمجتمعات الإثنية والدينية في ظل احترام التنوع والقيم والقواعد التي تستند عليها كرة القدم.

الجمّالي:

حريصون بأن تترك البطولات الدولية أثراً اجتماعياً وإنسانياً قيّماً يعود بالنفع الكبير على الأجيال القادمة

وفي ختام معرض حقوق الإنسان في كرة القدم، توجه سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته الختامية، بالشكر لجميع من اهتموا بزيارة معرض حقوق الإنسان وكرة القدم والمشاركة في تنظيمه؛ وعلى وجه الخصوص الوفد الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجنيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية. كما توجه بالشكر للفنان القطري أحمد المعاضيد الذي رسم بريشته لوحات المعرض، إلى جانب زائري المعرض من مؤسسات وأفراد وممثلي البعثات الدبلوماسية المختلفة بالأمم المتحدة. وقال الجمّالي: لقد كانت تجربة هذا المعرض واحدا من التحديات الكبرى لربط مفاهيم حقوق الإنسان مع ممارسة كرة القدم بجميع مجالاتها سواء أكانت تشجيعاً أو لعباً أو تدريباً أو حتى إقامة منشآتها وما يترتب على ذلك من واجبات تتعلق باحترام حقوق الإنسان أثناء السلوك الرياضي الخاص بكرة القدم، لافتاً إلى أن نجاح تنظيم المعرض بجنيف قد شجع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيمه في بقية عواصم العالم في المستقبل القريب وذلك لنشر رسائله وقيمه وأهدافه على كافة المجتمعات، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد للعبة كرة القدم بين كافة الأفراد والمجتمعات بمختلف ثقافاتهم ومعتقداتهم وأعراقهم. وقال الجمّالي: بالرغم من هذه الاختلافات بين الناس إلا أن هذه اللعبة الشعبية وحدت مشاعر المحبة بين السواد الأعظم من البشر على الكرة الأرضية، منوهاً إلى ضرورة اغتنام هذا التوحد لتحقيق الهدف الأسمى وهو الاتحاد والالتفاف حول المسيرة العالمية لاحترام اتفاقيات مواثيق حقوق الإنسان، والعمل على جعل ما ورد فيها من مبادئ سلوكاً واقعياً في حياة الإنسان اليومية.

وقال الجمّالي: إن تنظيم هذا المعرض في هذه المنصة العالمية – الأمم المتحدة – هو إيذانٌ بانطلاقة واسعة في كافة أرجاء العالم للترويج لمبادئ من شأنها ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان لدى كافة أفراد مجتمعاتنا. وقال: ستكون استراتيجياتنا القادمة قائمة على قوة الريشة والكلمة جنباً إلى جنب، وذلك لما وجدناه من إقبال على معاني لوحات معرض حقوق الإنسان وكرة القدم، والاستجابة الكبرى من جماهير الزائرين للمعرض مثلما حدث وما زال يحدث في المعرض الفني الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جانب الخط العربي حول «حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية» والذي طافت به اللجنة معظم العواصم الأوروبية والعربية إلى جانب تنظيمها لذات المعرض في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وجنيف فضلاً عن تنظيمه في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسل.

وأكد في الوقت نفسه حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أن يجسد العالم الرياضي حرصه على أن تترك البطولات الدولية أثراً اجتماعياً وإنسانياً قيّماً، يعود بالنفع الكبير على الأجيال القادمة، منوهاً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تغتنم فرصة تنظيم مونديال كأس العام ٢٠٢٢ في قطر ليكون دافعاً حقيقياً لإحداث تغييرات إيجابية ملموسة في مجال تأصيل حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقال الجمّالي: نحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتماشياً مع اختصاصاتنا؛ دوماً ما نشجع الدولة للمزيد من الانجازات في مجال حقوق الإنسان، وقال: «لطالما عملت اللجنة دون كلل لحماية حقوق العمال بشكل عام إلى جانب حماية حقوق عمال مشاريع المونديال والمحافظة على صحتهم وسلامتهم». وأضاف: ونحن خلال مسيرة نحو عشرين عاماً من إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نعتز بما استطعنا تحقيقه في هذا الصدد. وقال سعادة الأمين العام: أنا على يقين تام بأن مبادراتنا ونجاحاتنا قد أسهمت في وضع معايير جديدة في مجال حماية حقوق العمال ليس في قطر فحسب، بل في المنطقة والعالم أجمع. ونوه سعادته، في سياق استضافة قطر للمونديال، إلى الاتفاقية التي وقعها جانبا لجنة حقوق الإنسان واللجنة العليا للمشاريع والإرث، وقال: ستُسهم هذه الاتفاقية بما لا يدع مجالاً للشك في تعزيز التزامنا بحماية حقوق الإنسان، خاصة وأن مضمونها يتناغم مع أهدافنا وغاياتنا الرامية إلى أن يساعد مونديال كأس العالم في تحقيق الأهداف الشاملة في مجال حماية حقوق الإنسان ورعاية العمال. وأضاف: لقد جاءت هذه الاتفاقية انطلاقاً من مهامنا واختصاصاتنا في العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان، وقد عملنا خلال السنوات الماضية على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وتقديم الدراسات والتوصيات التي هدفت لتطوير التشريعات، خاصة تلك المتعلقة بالعمل اللائق والمنصف، وتحقيق للعدالة. وتابع بالقول: إنّ ما نراه اليوم من نظم جديدة للعمل هو إنجاز تاريخي لدولة قطر بكافة

مؤسساتها، وهو دافع ومحفز للمزيد من العمل على تعزيز واحترام حقوق الإنسان. وأشار الجمّالي إلى أن كافة المنظمات والبعثات الدولية التي زارت دولة قطر ووقفت على أوضاع العمالة ميدانياً قد شهدت بأن قطر باستضافتها مونديال ٢٠٢٢ أصبحت نموذجاً يحتذى به في تخطيط وتنفيذ كافة جوانب الحماية لصون حقوق العمال، وقال: تأتي تلك الشهادات ونحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نتطلع لمزيد من الارتقاء بحقوق الإنسان بوصف عام وحقوق العمال على وجه الخصوص وصولاً للمشهد المثالي لاستضافة كأس العالم وما بعده.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:
المعرض عبرّ عن قيم سامية لاحترام الآخرين من خلال ممارسة كرة القدم

وفي مقابلة صحفية عبرّ سعادة السيد فرانشيسكو موتّا رئيس فرع آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن سعادته بالمشاركة في معرض حقوق الإنسان وكرة القدم والذي وصفه بالمناسبة الهامة التي تنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر تحت عنوان حقوق الإنسان وكرة القدم. وقال موتّا: عبرّ هذا المعرض عن قيم سامية وهي احترام الآخرين من خلال ممارسة كرة القدم واحترام قوانين ومواثيق حقوق الإنسان الأمر الذي من شأنه دعم حقوق الإنسان إلى جانب دعم اللعب النظيف وتشجيع كل الذين يمارسون كرة القدم على احترام الآخرين واحترام حقوق الإنسان. وأضاف: تكتسب هذه الفعالية التي أقيمت بقصر الأمم المتحدة بجنيف أهميتها، في عملية بناء الجسر بين حقوق الإنسان وكرة القدم ومساعدة الرياضيين في معرفة الحقوق والواجبات بكل ما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤكداً في ذات السياق أنّ القيم الموجودة في معرض حقوق الإنسان وكرة القدم حالياً؛ ستثمر نتائجها من خلال مونديال كأس العالم ٢٠٢٢ الذي سيقام في دولة قطر.

العمل الدولية:
عمال قطر اقتربوا أو وصلوا إلى المعايير التي تسعى إليها المنظمة.

وفي ذات السياق قال سعادة السيد جوفاني ديكولا المستشار الخاص لمكتب نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية: هذا المعرض يعبرّ عن رسائل وقيم عليا تهدف إلى ممارسة كرة القدم وفق معايير ومقاييس حقوق الإنسان، لافتاً في الوقت إلى أن ممارسة حقوق الإنسان لا تنحصر فقط على التزامات الدول. وقال: نحن على المستوى الشعبي أيضاً نستطيع ممارسة حقوق الإنسان وتطبيقها وفق المواثيق الدولية التي تدعو إليها منظمات الأمم المتحدة، موضحاً أنّ دولة قطر قد أوفت بالتزاماتها الدولية تجاه قضية العمالة وقال: نحن في منظمة العمل الدولية قد لمسنا تحسناً كبيراً في هذا الملف الذي شهد في الفترات الماضية تقدماً كبيراً وتطوراً أرتقى إلى معايير ومقاييس المنظمة. وقال ديكولا: نحن في منظمة العمل الدولية نسعى إلى ترقية وتعزيز حقوق العمال وفقاً للمواثيق وهذا ما شهدناه في التعاون مؤخراً مع دولة قطر وما أكده لنا وزير العمل القطري حيث تطرقنا معه كثيراً لهذا الأمر وتناقشنا بخصوص أوضاع العمالة والعمل في قطر. وتابع ديكولا: لقد أصبح لدينا طمأنينة حقيقية لتحسن شروط العمل بالنسبة للوافدين الذين يعملون في البنية التحتية لمنشآت كأس العالم حيث تحسنت ظروفهم وقد اقتربت أو وصلت إلى المعايير التي تسعى إليها منظمة العمل الدولية. وقد شهد معرض حقوق الإنسان وكرة القدم خلال أيامه الخمس توافد المشاركين في الدورة ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان إلى جانب العديد من ممثلي المنظمات الدولية، كما زار المعرض الطلاب القطريون من مركز أجيال التربوي وتعرفوا على لوحات المعرض ومعانيها ورسائلها ومفاهيمها، بينما كرّم سعادة السيد سلطانّ بن حسن الجمّالي مسؤول المركز، وقد سبق ذلك بتكريم كل من سعادة السيدة جوهرة بنت عبد العزيز السويدي القائم بالأعمال بالإنابة لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف وسعادة السيد جوفاني ديكولا المستشار الخاص لمكتب نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية وسعادة السيد فرانشيسكو موتّا رئيس فرع آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وسعادة السفير د. عبدالعزيز الواصل مندوب المملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة بجنيف، وسعادة السفير إدريس عبدالرحمن الحنجري مندوب سلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة بجنيف إلى جانب نائب سفير الجمهورية الجزائرية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف. ومن المنتظر أن تنتقل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الأيام القادمة بمعرض حقوق الإنسان وكرة القدم للمشاركة في إكسبو دبي ٢٠٢٢ لنقل القيم التي يتضمنها المعرض للجماهير بشكل عام والجماهير العربية على وجه الخصوص.

(حقوق الإنسان) تشارك في فعاليات اليوم الرياضي للدولة

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعاليات اليوم الرياضي للدولة بحدائق أسباير زون بحضور سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيسة اللجنة وسعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام إلى جانب عدد من المسؤولين والموظفين والعاملين باللجنة، تأكيداً على أن الرياضة حق من حقوق الإنسان وتساعد على بناء مهارات القيادة واكتساب القدرة على تحقيق هدف أسمى بشكل تعاوني مع الآخرين، ويأتي ذلك تحت شعار هذا العام «الرياضة .. حياة»، ليؤكد على أهمية هذا اليوم الذي خصصته الدولة كعطلة رسمية لتشجيع الجميع على ممارسة الأنشطة الرياضية مع أفراد العائلة وزملاء العمل والأصدقاء لضمان مجتمع صحي وحيوي الأمر الذي ينعكس على تقدم ورقيّ البلاد.

مريم العطية: الرياضة تعزز حقوق الإنسان وترسخ القيم الإيجابية

وأكدت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية على أن شعار اليوم الرياضي للدولة هذا العام جاء مطابقاً لشعار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أول موسم لليوم الرياضي في عام ٢٠١٢ حيث جاء تحت عنوان «الحق في الرياضة يساوي الحق في الحياة» وثمّنت العطية اهتمام الدولة بالتنمية البشرية وبصحة الإنسان التي تعتبر من المقاصد الإسلامية والإنسانية السامية ، وقالت في تصريح صحفي : إن اليوم الرياضي هذا العام يأتي أكثر تميزاً وحماساً باعتباره عام استضافة دولة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢، متمنية التوفيق للقائمين على أمر استضافة هذا الحدث التاريخي ليتم على أكمل وجه.

ملتزمون بمعايير البروتوكول الصحي الخاص بتنظيم الفعاليات الرياضية

وشددت سعادتها على التزام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمعايير البروتوكول الصحي الخاص بتنظيم الفعاليات الرياضية الذي أقرته وزارة الصحة العامة، وكعادتها تم اختيار حدائق أسباير

زون لإقامة احتفال اللجنة باليوم الرياضي والذي يصنف من أفضل الأماكن المفتوحة التي تتطابق مع الاشتراطات الصحية المطلوبة، وتوفر جميع مسارات المشي والجري والملاعب الرياضية.

وأضافت رئيسة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن دولة قطر تعتبر من الدول الرائدة في عملية تخصيص يوم رياضي كعطلة رسمية بقرار أميري، لافتة إلى أن الجهات المعنية تبذل جهوداً حثيثة بهدف ظهور هذا الاحتفال السنوي بالصورة الحضارية المشرفة التي تتناسب من الوجه المشرق لدولة قطر، وأشار إلى أن اليوم الرياضي أسهم بشكل كبير في رفع الوعي بأهمية الرياضة في حياة الأفراد والمجتمع، منوهةً بضرورة الرياضة في تعزيز حقوق الإنسان وإدماج الجميع حيث يمكن للرياضة أن تنقل بسهولة العديد من القيم الإيجابية، وترسخ تلك القيم التي تتقاطع مع الجنس أو الجنسية أو العمر أو حتى الحالة البدنية.

وأوضحت العطية أنه في الوقت الحاضر أصبح بالإمكان بناء جسور أقوى للدفاع عن الرياضة كحق من حقوق الإنسان والترويج لها، حيث ترتبط الرياضة ارتباطًا وثيقًا بتعريف العديد من حقوق الإنسان.

وشارك في احتفال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدد كبير من المسؤولين باللجنة والموظفين بصحبة أسرهم وذويهم وفي أجواء تسودها روح المحبة والمودة حققت الهدف المنشود المتمثل في التوعية بأهمية الرياضة كسلوك يومي وفرصة لتوطيد العلاقات الإنسانية بين الموظفين، وبداية للتغيير من أجل إتباع نمط حياة رياضي وصحي. وقد حدد فريق تنظيم احتفال اليوم الرياضي للجنة حزمة متنوعة من الفقرات الرياضية المتنوعة وفي مقدمتها المشي وكرة القدم وغيرها من الممارسات الرياضية المعزِزة لصحة الإنسان.

اليوم العالمي للبيئة

5 يونيو 2022

حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز

للتخفيف من آثار تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

QATARNHRC

رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان في حوار مع الـ (صحيفة) :

نسعى إلى رفع تصنيفها لدرجة الاعتماد (أ)

حمل مشعل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بسلطنة عمان من خلال تسلمه لرئاسة اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، فكان على قدر التحدي ووضع اللجنة العمانية في قائمة المؤسسات الرائدة في المنطقة العربية. أسس شراكات دولية واسعة أكسبت اللجنة العمانية ثقلها الدولي والإقليمي، وشهدت له المؤسسات والمنظمات الحقوقية ببعد النظر وبلاغة العبارة وقوتها؛ كيف لا، وهو يتمتع حالياً بعضوية مجلس الدولة العماني وعضوية لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بالمجلس؟! كما أنه شغل منصب وكيل وزارة الإعلام العمانية مما مكنه من زمام الكلمة وناصيتها بكامل الاحترافية.. الشيخ عبد الله بن شوين الحوسني كان ضيفاً على صفحات مجلة (الصحيفة) فإلى مضابط الحوار:

تعتبر اللجنة العمانية لحقوق الإنسان من المؤسسات المصنفة على الدرجة (ب) من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ما هي أهم الإنجازات التي حققتموها منذ أن تم اعتمادكم على هذا التصنيف؟

جاء تأسيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بما يتوافق مع مبادئ باريس - المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتمثلة في الاستقلالية، والتخصيصية، والتعددية، وقد اعترفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان باللجنة العمانية لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية حاصلة على تصنيف (ب) في عام ٢٠١٣م. ومنذ اعتماد تصنيف اللجنة قامت بتنفيذ العديد من اختصاصاتها، نذكر عدداً منها:

- حضور اللجنة اجتماعات التحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان.
- تعزيز مشاركة اللجنة إقليميا من خلال عضويتها في منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وعضويتها في الشبكة العربية لمؤسسات حقوق الإنسان وكذلك اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
- مشاركة اللجنة في تقديم تقارير الظل أمام مجلس حقوق الإنسان وأمام اللجان التعاقدية التابعة للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها سلطنة عُمان.

- دعم زيارة المقرر الخاص المعني بالتجمع السلمي الذي زار سلطنة عُمان في عام ٢٠١٤م
- المشاركة في الورش التدريبية التي يعقدها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك منتدى آسيا والمحيط الهادئ وذلك لتطوير إمكانيات الكادر الوظيفي باللجنة.
- تقوم اللجنة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر إقامة مجموعة من المحاضرات، والندوات، وورش العمل التي استهدفت من خلالها مختلف فئات وشرائح المجتمع.

تنفذ «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» مجموعة من البرامج والمبادرات من بينها برنامج زيارات لمراكز التوقيف والسجون في مختلف محافظات سلطنة عُمان،

عقدتم اجتماعكم الأول لهذا العام وناقشتم خطة اللجنة السنوية المزمع تنفيذها هذا العام؛ ما هي المحاور الجوهرية والأهداف الرئيسية لهذه الخطة والنتائج المتوقعة بعد تنفيذها؟

خطة اللجنة في مجال التوعية بحقوق الإنسان تعتبر من الأولويات التي تحرص اللجنة سنوياً على الاهتمام بها وبالموضوعات التي تتضمنها بما في ذلك المحاضرات وحلقات العمل والزيارات والمطبوعات والمواد المرئية والمسموعة، كما تحرص اللجنة على أن تكثف من زياراتها للمؤسسات وفتح باب التعاون والشراكة في كل ما يخدم حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وخلال هذا العام تنفذ «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» مجموعة من البرامج والمبادرات من بينها برنامج زيارات لمراكز التوقيف والسجون في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وتنفذ برنامجاً مشتركاً مع عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة تقوم اللجنة بموجبه بتقديم مجموعة من المحاضرات عن حقوق الإنسان ودور اللجنة في هذا المجال. كما تقدم مجموعة من المحاضرات التوعوية حول موضوع حماية الطفل من الإساءة والإهمال تستهدف بها مختلف محافظات سلطنة عُمان وذلك في إطار الاهتمام المتواصل بحماية الطفل، ورعاية حقوقه. وتأكيدًا لدور اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في هذا الجانب بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية من أجل تحقيق الأهداف والمسؤوليات المشتركة في مجال حقوق الإنسان. كذلك تنفذ اللجنة هذا العام مجموعة من المحاضرات التوعوية لعدد من المدارس الدولية التابعة للجاليات الأجنبية المقيمة داخل سلطنة عُمان، وغيرها من البرامج التوعوية والتثقيفية التي ستستمر طوال العام.

ما هي أهم أولوياتكم في الوقت الحالي؟

تتجه اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ضمن أولوياتها إلى زيادة نشاطها وحراكها الدولي والإقليمي عبر تفعيل وجودها في التحالفات المعنية بحقوق الإنسان، كما تسعى اللجنة إلى رفع تصنيفها للمستوى (أ)، بالإضافة إلى تعزيز برامجها وأنشطتها في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

نقوم سنوياً بإعداد خطة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

ما هو دور اللجنة في توعية الأفراد بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية؟

التوعية والتثقيف اختصاص أصيلاً للجنة العمانية لحقوق الإنسان وذلك وفق ما نصت عليه المادة (٧) في البند (٥) من ملحق أحكام لجنة حقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، حيث تقوم اللجنة سنوياً بإعداد خطة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وتشتمل خطة التوعية والتثقيف على مجموعة من الوسائل المختلفة التي من شأنها أن تسهم في نشر الوعي لدى جميع فئات المجتمع وذلك من خلال إقامة الفعاليات والندوات والمحاضرات والجلسات الحوارية وحلقات العمل التدريبية. بالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة تقوم بإصدار مجموعة من الكتيبات المتعلقة بحقوق الإنسان متضمنة الحقوق الأساسية المكفولة في النظام الأساسي للدولة والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

سلطنة عُمان من الدول ذات الصدارة في الانضمام إلى الاتفاقيات التي تكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

ما هو دور اللجنة في حث الحكومة للانضمام للاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وماهي أهم القوانين الوطنية التي ساهمت اللجنة في التوصية لإصدارها؟

تقوم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بتقديم المشورة للجهات المختصة في المسائل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما تحث اللجنة ضمن تقريرها السنوي وتقاريرها الدولية (تقارير الظل) الحكومة على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي لم تنضم أو تصادق عليها سلطنة عُمان حتى الآن، علما أن سلطنة عُمان انضمت إلى العديد من الاتفاقيات التي تكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وهي من الدول ذات الصدارة في ذلك.

كيف يتم التعامل مع الشكاوى المقدمة للجنة من قبل المواطنين والمقيمين وما مدى تعاون الجهات المختصة في سبيل حل تلك الشكاوى؟

تختص اللجنة العمانية لحقوق الإنسان برصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان. وبموجب هذا الاختصاص فإن اللجنة تتلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال عدة طرق، منها الحضور إلى مقر اللجنة أو عن طريق الاتصال على الخط الساخن، أو التواصل على رقم (الواتساب) المخصص للبلاغات، أو عن طريق صفحة البلاغات في موقع اللجنة الإلكتروني، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو حسابات اللجنة على برامج التواصل الاجتماعي. وكذلك تقوم بالرصد من خلال متابعة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتقوم بالزيارات الميدانية للحالات التي تستدعي ذلك.

ويتم إعداد تقرير تفصيلي عن الموضوع الذي تم رصده أو تلقيه مع التكييف القانوني ومن ثم تقوم بمخاطبة الجهات ذات العلاقة بالشكوى أو البلاغ المقدم إليها لتسويته وفقاً لما أسند للجنة من اختصاص في هذا الجانب. وتشهد اللجنة تعاوناً من قبل جميع الجهات التي تتواصل معها، ذلك أن الجهات التنفيذية في سلطنة عُمان تعمل على خدمة الإنسان بشكل أساسي وتضع نصب عينيها تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بمهام عملها.

نسعى دائمًا لتعزيز تعاوننا مع الأشقاء في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

لديكم علاقة وطيدة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ما هي أهم الاعمال المشتركة التي قمتم بها، وكيف تنظرون لمستقبل هذه العلاقة من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في المنطقة؟

في إطار تعزيز التعاون المشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر الشقيقة و اللجنة العمانية لحقوق الإنسان فإن هذا التعاون يتضح من خلال العديد من الأعمال المشتركة بين اللجنتين بعقد الاجتماعات وتنظيم المؤتمرات وورش العمل، أو من خلال الزيارات المتبادلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونقل وتبادل الخبرات؛ حيث يربطنا تعاون وثيق، ونسعى دائمًا لتعزيز تعاوننا مع الأشقاء في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونقل وتبادل الخبرات.

ما تقوم به الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يؤدي إلى رفع كفاءة وتأهيل كوادر المؤسسات الأعضاء والعاملين

بوصفكم عضواً في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولديكم تفاعل كبير مع ما تنظمه الشبكة من دورات تدريبية ومؤتمرات، ما هو تقييمكم للدور الذي تقوم به الشبكة العربية في سبيل رفع قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء والعاملين في تلك المؤسسات؟

انضمت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عام

٢٠١٤م بعضوية كاملة، وتقلّدت اللجنة رئاسة الشبكة عام ٢٠١٦-٢٠١٧م، كما أن اللجنة عضو في اللجنة التنفيذية خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠م).

تقوم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان سنوياً بالمشاركة في اجتماع الجمعية العامة للشبكة حيث يتم فيه إقرار التقرير السنوي، والتقرير المالي وخطة العمل للعام التالي، والاطلاع على إنجازات خطة عمل الشبكة للعام المنصرم، وما تم تنفيذه من توصيات.

إن ما تقوم به الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يؤدي إلى رفع كفاءة وتأهيل كوادر المؤسسات الأعضاء والعاملين فيها من خلال تنظيمها للورش والدورات التدريبية والمؤتمرات الدولية، حيث كانت آخر مشاركة للجنة العمانية لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي وخطة العام ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة (محورية الهدف ١٦ «السلام والعدل والمؤسسات القوية) الذي عقد في فبراير من العام الحالي في جمهورية مصر العربية. وبلا شك أن هذه المشاركات تؤدي إلى رفع مستوى تلك المؤسسات والعاملين بها، وهذا الدور ملموس من خلال التفاعل الكبير والمشاركات بين المؤسسات الوطنية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي هذه الفرصة نتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة المسؤولين والعاملين في (الشبكة العربية) مؤكدين دعمنا التام لها ولأهدافها ومقدرين ما تقوم به من جهود لدعم عمل جميع الأعضاء في الشبكة وبالتالي خدمة حقوق الإنسان.

نؤكد دعمنا التام للشبكة العربية ولأهدافها ومقدرين ما تقوم به من جهود

شراكات اللجنة العمانية على المستوى الدولي لها أثر على الصعيدين الوطني والدولي ونفتح آفاقاً جديدة لتعزيز التعاون الوطني والدولي

حدّثنا عن شراكات اللجنة العمانية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي وما مدى تأثيرها في الدور الذي تقوم به اللجنة على المستويين الوطني والدولي؟

ترتبط اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية إضافة إلى ارتباطها بنظرائها من اللجان الوطنية من داخل الوطن العربي وخارجه. فعلى المستوى الدولي تعد اللجنة أحد أعضاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وعلى المستوى الإقليمي فإن اللجنة عضو في منتدى آسيا والمحيط الهادئ. كما تعد اللجنة من الأعضاء الفاعلين في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تضم في عضويتها المؤسسات الوطنية المعتمدة في الدول العربية، بالإضافة إلى عضويتها في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية بصفة مراقب.

بالتأكيد أن شراكات اللجنة على المستوى الدولي لها أثر على الصعيدين الوطني والدولي حيث يفتح لها ذلك آفاقاً جديدة لتعزيز التعاون الوطني والدولي وذلك بعقد المزيد من هذه الشراكات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

... في الختام نود أن نتوجه بالشكر لأسرة تحرير مجلة الصحيفة التي تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر الشقيقة على هذه الاستضافة الكريمة، ونأمل أن نكون قد قمنا بإثراء هذا الحوار بالردود المناسبة التي من شأنها توضيح الصورة الكاملة لما نقوم به من عمل في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام.

قراءة في كتاب...

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين: وثيقة حيَّة في عالم متغير

إعداد: قسم الدراسات والأبحاث

القيمة المضافة لهذا الكتاب هي في الرؤية الفلسفية والقانونية المستجدَّة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو في الأصل تقرير قُدّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد «بان كي مون» عام ٢٠١٦ من المعهد العالمي للدراسات المتقدمة التابع لجامعة نيويورك، وكان أول الثمرات العلمية الصادرة عن المعهد بعد خمس سنوات من تأسيسه؛ لدعم العمل البحثي المبتكر والمتعدد التخصصات على النطاق الدولي.

أشرف على إعداد التقرير وتحريره السيد «غوردن براون» رئيس وزراء المملكة المتحدة ومبعوث الأمم المتحدة الخاص بالتعليم العالمي، وكان هو المبادر في عرض مقترح دراسة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين ومساهمته في تطوير أخلاق عالمية عام ٢٠١٢، فاستجاب المعهد وشكّل لجنة من (٤٥) عالِماً وفقيهاً في مجالات الفلسفة والسياسة والقانون وحقوق الإنسان لهذه الغاية. والتقرير نقله إلى اللغة العربية السيد «أحمد محمد بكر موسى»، وأصدره على شكل كتاب مركز نماء للبحوث والدراسات في بيروت عام ٢٠٢٠، وجاء في (٢٤٠) صفحة.

الفكرة المركزية للتقرير تقوم على جملة فرضيات مفادها: إنَّ الإعلان يمثل تجسيداً خالداً في زمننا لفكرة قديمة؛ هي أنَّنا جميعاً ننتمي إلى مجتمع عالمي واحد، وأنَّ لكل إنسان روابط ومسؤوليات أخلاقية تجاه الآخرين. كما أنَّ للإعلان قوة ثقافية وتربوية غير مسبوقة جعلت كل البشر على دراية بفكرة حقوق الإنسان، وقدَّم نصاً مقبولاً للحقوق على نطاق واسع، وركَّز على أنَّ انتهاك حقوق الإنسان في أي مكان هو بمثابة تهديد للعدالة في كل مكان.

اختبر التقرير هذه الفرضيات، وأوضح أنَّ الإعلان بحاجة إلى تجديد الاهتمام وتناول القضايا والانشغالات الراهنة والمستجدة، وبخاصة في ضوء ما شهده القرن الحادي والعشرين من تطورات أصابت البيئة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية منذ عام ١٩٤٨، ما يستدعي تطوير الفهم المعاصر لحقوق الإنسان وتحديد الحقوق التي لم يعالجها الإعلان آنذاك.

أكَّد التقرير أنَّ مفهوم «الكرامة الإنسانية» هو حجر الزاوية للإعلان، وأنَّ الاعتراف بالكرامة المتأصّلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية، هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم. ولكن التقرير لاحظ أنَّ هذا الاعتراف لا يزال بعيداً عن الواقع بالنسبة لملايين البشر، وهو ما يعني الحاجة إلى مواصلة إعادة النظر في أهمية تلك المعايير التي تضمَّنها الإعلان، ومواصلة ايجاد أفضل الطرق لتحقيق هدف البشرية المتمثّل في «الكرامة الإنسانية».

قدَّم التقرير تقييما واسعا لحياة

الإعلان حتى الوقت الراهن: مبادئه الأساسية، وتأثيره العميق، وإرثه. كما أفرد بالفحص سبعة مواضيع رئيسية، وهي: الفهم المتطور للحقوق، والقيود والاستثناءات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمسؤولية عن حقوق الإنسان، وتطبيق حقوق الإنسان، والاقتراحات بشأن التطبيق، وأخيراً حقوق الإنسان والأخلاق العالمية.

أوضح التقرير أنَّ العولمة غيَّرت شروط التفاعل في الحياة العالمية واظهرت حقوقاً جديدة لم ترد في وثيقة الإعلان، مثل: حقوق الأفراد والجماعات المتضررة من تغيُّر المناخ، والحقوق المرتبطة بقضايا الهجرة والفساد، وحماية الخصوصية من المراقبة الإلكترونية من جانب الدول أو الشركات، والوصول إلى الإنترنت والاتصالات الإلكترونية على نطاق عالمي، والبيئة الآمنة والنظيفة والصحية والمستدامة، والفقر المدقع واللامساواة. كما اقترح التقرير جملة من التوصيات في هذا المحور من شاكلة إقرار اتفاقية دولية جديدة بشأن حماية اللاجئين، وإنشاء محكمة دولية لحماية الأطفال.

دعا التقرير على مستوى القيود والاستثناءات إلى وضع معايير تحكم تقييد حقوق الإنسان طويلة الأجل على المستوى الوطني لضمان عدم إساءة الاستعمال لها، خاصة أنَّ صياغة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عالجت حالة الطوارئ قصيرة الأجل والمحددة بوضوح، بينما يتزايد الاعتماد في العالم المعاصر على حالات الطوارئ طويلة الأجل والمستمرة لتبرير تقييد الحقوق. كما أكَّد التقرير على ضرورة قيام المجتمع العالمي بتطوير معايير تحكم استخدام القوة والرد على الإرهاب الدولي في ظل التدخلات العسكرية التي تتنافى مع حظر ميثاق الأمم المتحدة لاستخدام القوة، وطالب بنهج شامل في تدابير مكافحة الإرهاب يقوم على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ومنع التهميش والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون وتسوية الصراعات الممتدة وغيرها.

وفي موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكَّد التقرير أنَّ مفهوم «الكرامة الإنسانية» يوفر مقياساً لتدابير الحد الأدنى للحقوق، ورفض صحة المقولات التي تسوغ الاستبداد بوصفه الطريقة الوحيدة لإخراج الناس من الفاقة؛ معتبراً إياها مقايضة غير مبررة اخلاقياً. كما أكَّد على مسؤوليات المجتمع العالمي والمنظمات الدولية والشركات والأفراد في ضمان الحقوق لكل إنسان مع الاحتفاظ بإحساس منفتح ومتطور لمن يتحمل المسؤوليات؛ لأنَّ بيئة الوفاء بالحقوق تتغير باستمرار في الوقت الراهن.

وفيما يتعلَّق بتطبيق حقوق الإنسان، خلُص التقرير إلى أنَّ الانتهاكات لا تزال مستمرة في جميع انحاء العالم بالرغم من التقدم المحرز في القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطوير آليات تطبيقه، وهو ما يتطلب تطوير آليات متداخلة ومتعددة ومنسقة على المستويين الوطني والدولي معاً. كما أوصى التقرير بإثارة قضايا حقوق الإنسان أمام مجلس الأمن كلما نصح بذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان أو الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أو رؤساء عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام، وطالب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالتعليق الطوعي لحقهم في النقض في الحالات التي تشتمل على فظائع جماعية. هذا وقد أفرد التقرير للقضاء الوطني والقضاء الإقليمي جزءاً هاماً من توصياته، داعياً إلى إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان.

وأخيراً، يرى التقرير أنَّ الإعلان أحدث تغيراً في نظرة البشر لمكانتهم في العالم وعلاقتهم بدولهم وعلاقة كل منهم بالآخر، كما أنَّه قدَّم «الضمير المشترك» للإنسانية»، ومن ثمَّ فإنَّ انتهاك الحقوق في أي مكان من العالم يشعر به الآن جميع أفراد العالم، وأنَّ المجتمع العالمي يواصل البناء على ذلك، وأنَّه ينبغي اعتبار الإعلان بمثابة أحد أعمدة الأخلاق العالمية البازغة لعالمنا المعاصر والمتزايد الترابط والاعتماد المتبادل.

لقد قدَّم التقرير مساهمة قيّمة في الحوارات المعاصرة حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عالمنا الراهن، خصوصاً أنَّ هذه الحوارات تأتي في ظل انتهاكات واسعة للحقوق التي أقرَّتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم وبأشكال متنوعة، علاوة على ظهور تحدّيات جديدة تواجه الأجيال المتعاقبة، وهو ما يتطلب المبادرة الداعية لوجود عالم أفضل وتحقيق المزيد من المكتسبات الحقوقية؛ باعتبار أنَّ مقياس تقدّم الإنسانية أصبح مدى تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته.

وختاماً، لا بد من التنويه بأهمية هذا التقرير وميّزاته، فهو يمثّل إضافة نوعية لتطوير حقوق الإنسان وأدوات حمايتها، كما أنّنا نعتقد أنّ نقل هذا التقرير إلى اللسان العربي هو اختيار صائب، ويعبّر عن إرادة المترجم في أن ينقل إلى الثقافة العربية وكل أصحاب المصلحة والعاملين في مجال حقوق الإنسان، كلّ هذا الجدل والمشاغل المتعلّقة بحقوق الإنسان؛ وذلك بغرض أن يكون لهم رأي وتفكير مضاف في عالم ا لمستقبل .

مقاربة حقوق الإنسان في سيرة ومسيرة

الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني

إعداد: قسم الدراسات والأبحاث

لوحة شخصية للشيخ جاسم بن محمد آل ثاني
هاسينت شابوي (١٨٩٩م)

«وحْن كعبة المضيوم إلى ما وزابنا . . .
نجيره ولا نرضى بغير رضاه»

بهذا البيت من الشعر النبطي يمكن اختصار سيرة ومسيرة مؤسس دولة قطر: الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني (١٨٢٧-١٩١٣). البيت المُقتبس من قصيدته «كعبة المضيوم» لايخلِّد رؤية الشيخ جاسم الفكرية والثقافية في التفاعل مع أحداث عصره آنذاك فقط، وفي مقدمتها حق الإنسان في الحياة والتماس الملجأ الآمن، وإنمَّا يمُثل الإرث الثقافي والإنساني لدولة قطر - قيادةً وشعباً - في التعامل مع الأحداث وقضايا العصر؛ بدلالة النهج القائم على رفض الظلم وإجارة المظلومين والمستضعفين في أرجاء المعمورة كافة، ومد اليد البيضاء والمساعدة الإنسانية بكافة أشكالها لجميع المتضررين من الكوارث الطبيعية والإنسانية، وجهود بناء السلام وتسوية الصراعات وجمع أطراف النزاعات والوساطة بينهم

.الشيخ جاسم حمل في جعبته عدة ألقاب، فهو «المعلم» و«العالم» و«الفقيه» و«القاضي» و«الشاعر» و«الأديب»، وهو «خطيب الجمعة والأعياد» و«إمام الصلاة» و«القائد العسكري». كما أنَّه «الحاكم» و«السياسي» وفقاً لما ذكره مؤرخو تلك الحقبة التاريخية الذين التقوا به. ولكن أكثر صفة ارتبط بها اسمه كانت «المؤسس» للوطنية القطرية؛ لكونه بلور الشخصية القطرية المستقلة، وانتزع استقلال قطر من القوى الدولية والإقليمية، وشارك في صنع تاريخ منطقة الخليج وأحداثها وتوجيهها. ولقد قال عنه أحد المؤرخين: «ليس جاسم بن محمد مؤسس دولة قطر الحديثة فحسب، ولكنه فصل مشرق مليء بالبطولات».

يعتبر الشعب القطري اليوم الذي تسلم فيه الشيخ جاسم مقاليد الحكم، ١٨ ديسمبر ١٨٧٨، بمثابة اليوم الوطني لدولة قطر، تكريماً «للشيخ المؤسس» الذي

جسَّد الهوية الوطنية القطرية، وناضل من أجل انتزاع استقلال قطر عن الامبراطوريتين العثمانية والبريطانية المسيطرتين على منطقة الخليج آنذاك.

ولد الشيخ جاسم عام ١٨٢٧ في «فويرط» بالشمال الشرقي لدولة قطر وفيها شبَّ عن الطوق، وتعلم القرآن الكريم وعلوم الفقه والشريعة وآداب الفروسية ومهارات الصيد والقنص، وقد أكسبه ذلك العلم والخبرة والإلمام بإدارة شؤون البلاد منذ حداثة سنّه سيما وأنه كان مرافقاً لوالده حاكم قطر. وفي عام ١٨٧٦ تولىَّ إدارة الحكم في قطر إلى جانب والده الذي تقدمت به السن، وفي عام ١٨٧٨ خلف والده في الحكم بتأييد الشعب القطري.

في السنوات الأولى من حكم الشيخ جاسم انصبّت جهوده على توحيد القبائل القطرية وتعميق انتمائها الوطني، واتّبع في سبيل تحقيق هذا التلاحم والتآلف سياسة العدل والحكمة والمشاركة في بناء الدولة، ما رسخ كينونة البلاد الوطنية وجوداً وحدوداً.

مؤرخو تلك المرحلة من القدامى والمعاصرين ذكروا أنَّ قصائد الشيخ جاسم تناولت كل مجريات حياته وتفاعله مع المشكلات والتحديات التي واجهها، ورأوا أنَّ تعامله كان من منظوره الديني بالنظر إلى أنَّ ثقافة ولغة مثقفي ذلك الزمن كانت تقوم على المصادر المعرفية الدينية بشكل أساسي. كما وصفوه بأنَّه كان متمسكاً بالإسلام وملتزماً بقيمه السمحة، ما انعكس على شخصيته ورؤيته الفكرية وتفاعله مع الأحداث وسياقاتها المختلفة.

يستطيع القارئ لقصائد الشيخ جاسم العشرة أن يستقرئ قيم ومُثل «حقوق الإنسان» بلغتنا المعاصرة؛ فالعالَم في الفترة الزمنية التي عاشها الشيخ جاسم من القرن التاسع عشر، لم يكن يعرف حقوق الإنسان بمفهومها المتعارف عليه في عالمنا المعاصر منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وما انبثق عنها من صكوك دولية لحقوق الإنسان. ولكنَّ الشيخ جاسم ذا المنظور الحضاري العربي والإسلامي، وبصفته العالم والفقيه والحاكم، كان من القلة القليلة في زمانه الذين أصَّلوا لمفاهيم حقوق الإنسان الفردية والجماعية بمفهومها المعاصر، وما قام به من تطبيقات عملية في هذا الصدد تشهد له.

قصائد الشيخ جاسم وممارساته في بناء دولة قطر، أكَّدت وعيه بحق الإنسان في الحياة والسلامة البدنية، والحق في الحرية والأمان الشخصي، ومنع الرق والاتجار بالبشر، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في العمل، والحق في التعليم، وغيرها من الحقوق التي ينبغي أن تكفلها الدولة للأفراد مواطنين كانوا أم مقيمين فيها. كما أكَّدت على الحقوق الجماعية لشعبه في السيادة على أرض قطر ومواردها، وحق القطريين والشعوب الأخرى في تقرير المصير واختيار النظامين الاقتصادي والاجتماعي اللذَين يناسبان ثقافتها بحرية دون تدخل من أحد، فضلاً عن رفضه ومقاومته الاحتلال الأجنبي لقطر والتدخل في شؤونها الداخلية سواء من البريطانيين أو العثمانيين مهما كانت المسوغات، مؤمناً بحق الشعب القطري في العيش بسلام مع الجميع دون اعتداء من أحد، وأن تكون العلاقات قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل.

المراجع التاريخية التي تناولت شخصية الشيخ جاسم وسيرته بالبحث والدراسة أجمعت على أنَّ منظوره الفكري كانت نتائجه تحقيق الأمن والعدل والرخاء وتحسن ظروف المعيشة وتوسع أعمال البلاد، كما أنَّ تجارة اللؤلؤ نشطت في قطر حتى أصبحت من أكبر مصادر اللؤلؤ في منطقة الخليج، وصار لقطر ميناء بحري تجاري لتصدير البضائع إلى الهند وسواحل أفريقيا الشرقية، تبعها توفر فرص العمل وازدياد عدد السكان وتوسع العمران.

يشير مؤرخو تلك المرحلة إلى أنَّ الشيخ جاسم أدرك أن التعليم هو الخطوة الأولى لبناء دولة قطر ومشروعها النهضوي؛ فعمل على نشر التعليم، وأنشأ الكتاتيب والمدارس وأقام مجالس العلم والعلماء ونشر المعارف وطبع الكتب ووزعها في قطر والمدن المجاورة في منطقة الخليج والعراق. وأنفق على الأوقاف العلمية التي تتكفل بالصرف على طلبة العلم ودور العلم والقائمين عليها في

العديد من بلاد المسلمين، والتي لا تزال قائمة حتى وقتنا الحالي.

ويستذكر القطريون المدارس التي أنشأها الشيخ جاسم لتدريس القران الكريم وعلومه، كمدرسة الشيخين الرحباني وحمدان اللذين قدما من نجد، ومدرسة الشيخ محمد الجابر ومدرسة الشيخ حامد الأنصاري، وهما من أهالي قطر، والمدرسة الرشيدية التي كانت تعلم الطلبة على الطريقة المتبعة في المدارس العثمانية. ولم تجتذب هذه المدارس أبناء قطر فقط، بل اجتذبت الكثير من أبناء المدن الخليجية المجاورة، كما كان الحضور في الكتاتيب عاماً لكل الأطفال من الجنسين حتى سن العاشرة دون تفرقة.

ويسجل العالَم الإسلامي للشيخ جاسم طباعته العديد من الكتب على نفقته في الهند، ككتاب الشيخ محمود شكري الآلوسي «فتح المنَّان تتمة منهاج التَّأسيس رد صلح الإخوان» عام ١٨٩٢، وكتاب «الإيمان» لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، و«الدين الخالص» لصديق حسن خان، و«جامع البيان في تفسير القرآن» للسيوطي والمعجم الصغير للطبراني ومقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وغيرها الكثير.

من المفيد القول: أن نشر التعليم كان يتفق مع شخصية الشيخ جاسم بصفته فقيهاً وقاضياً وخطيباً كما أشارت المراجع التاريخية، ومن ثُمَّ فهو كان معلماً للناس ومحفزاً لهم على التعليم بالرغم من أنَّه لم يترك مؤلفات، ولكنه ساهم في بناء العلماء الذين قاموا بالتأليف. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى دور قطر في تبني المبادرات التعليمية داخل الدولة أو خارجها، وخاصة في مناطق النزاعات، إضافة إلى ابتعاث الطلاب وطباعة الكتب والمؤلفات، وهي التقاليد العلمية التي استلهمتها من فكر «الشيخ المؤسس» وما تزال تسير على نهجه.

على صعيد آخر، تشير الوثائق التاريخية إلى أنَّ الشيخ جاسم كان حريصاً على حماية حياة التجار المقيمين في بلاده وتوفير الأمن والعدل لهم طالما التزموا بالقانون الذي كفل لهم نفس معاملة أهل البلاد ولم يعتدوا على مواطنيه، سيما وأنَّهم كانوا ينافسون أهل البلاد في تجارة اللؤلؤ ويحاولون التمتع بميزات إضافية في مقدمتها إعفاؤهم من دفع الضرائب عن تجارتهم؛ لكونهم من رعايا الإمبراطورية البريطانية، مستندين في ذلك إلى معاهدة ١٨٦٨ التي كانت تعفيهم من الضرائب أسوة بباقي مناطق الخليج، الأمر الذي كان يرفضه الشيخ جاسم وخاض صراعات مع بريطانيا لتأكيد مبدأ المساواة وسيادة القانون بلغتنا المعاصرة.

وكان «المؤسس» داعياً للعدل بين الناس دون النظر لأي اعتبارات، فكان يردد قوله :

«فيا ويل قاضي الأرض من قاضي السماء إن عاد ميزانه عن الحق مايل» مؤكداً تمسُّكه بإحقاق الحق في الدنيا والانتصار للعدل اتقاءً لعقاب الله الذي يحكم بين عباده. كما كان رافضاً الاعتداء على مال الآخرين أو سلبه حرباً أو سلماً تحت مسوغات الضرائب والرشوة والفساد، وكان يوصي أبناءه الذين كان يوليّهم أحياناً المسؤولية بالعدل بين الناس، والشواهد كثيرة كما رواها الرواة. وخاض الشيخ جاسم مع البريطانيين والعثمانيين صراعات بسبب رفضه دفع الجزية والضرائب، وفضح الفاسدين من الإداريين العثمانيين في خطاب استقالته للسلطان العثماني عندما قال:

«أنَّه يعتز بكرامته ولا يسعه التعامل مع إداريين جعلوا همَّهم جمع المال السحت خدمة لمصالحهم بدلاً من العمل في خدمة الدولة العليّة كما تقتضي مناصبهم» .

ولكنه، وبالمقابل، كان يبذل ماله لمساعدة الآخرين عن طيب خاطر، وخاصة في أوجه الخير كتحرير العبيد وعتق الرقاب التي حرر منها المئات من الأنفس البشرية لوجه الله كما تقول الوثائق التاريخية، سيما وأنَّ تجارة الرق آنذاك كانت غير محرمة في المنطقة وفقاً لقواعد البحر واتفاقياتها الموقعة مع بريطانيا، وكان دوماً يصف ماله بأنَّه مال زكي (أي مدفوع زكاته) ولم يجمعه من سحت أو من جمارك بالنظر إلى أنَّ المكوس عليها اعتراض شرعي. وفي هذا المجال، يسجَّل للشيخ جاسم أنَّه لم يبرم أيَّة اتفاقية حماية أو غيرها لا مع العثمانيين ولا مع البريطانيين.

تذكر الوثائق التاريخية أنَّ «الشيخ المؤسس» كان ناصراً للمظلوم حامياً للمستجير، وساعياً لفك أسر

من يلجأ إليه، وهو ما يعرف بلغة حقوق الإنسان «حق اللجوء» وبلغة الأعراف القبلية «الدخالة». وظل الشيخ قاسم حريصاً على إجارة كل قبيلة أو عشيرة أو فرد لحق به ضيم من سلطة واستجار به، ولم يكن يسأله عن الجريرة ولا يطلب ممَّن استجار به ردَّ الجزاء. يصفه الشيخ علي البصري بقوله «وطود منيع لا يرام وجاره عزيز وما لاجئ إليه بنادم». ومن أهم الشخصيات التي طلبت دخالة الشيخ جاسم وصنعت الأحداث التاريخية لاحقاً في بلادها الإمام عبدالرحمن بن فيصل وابنه الأمير عبد العزيز وبقيَّة أسرته عام ١٨٩٢ الذين استضافهم الشيخ جاسم نحو شهرين قبل نزولهم في الكويت، عقب سيطرة محمد بن رشيد أمير حائل على نجد. وشفع الشيخ جاسم في أسرة آل بسام من أهل نجد بعد سيطرة الإمام عبدالعزيز على قبيلة عنيزة عام ١٩٠٣ ووضعه ثلاثة عشر وجيهاً من عشيرة آل بسَّام في الإقامة الجبرية ونزلوا في قطر قبل أن يتوجهوا إلى البصرة. وشفع أيضاً في أحد عشر رجلاً من الهزازنة عام ١٩١٠ الذين وُضعوا في الأسر في الرياض واستضافتهم قطر لمدة سنتين. وتذكر المصادر التاريخية أسماء الكثير من شيوخ القبائل وأعيان المناطق المجاورة الذين طلبوا حق اللجوء بلغة حقوق الإنسان المعاصرة ونزلوا في ضيافة قطر.

يقول «الشيخ المؤسس» رافضاً طرد ضيوفه

« . . .فهم ضيوف عندي مكرّمون ومعاملتي للضيف أحمله على رأسي وإن نزل من رأسي فعلى أكتافي إلى أن تحين الفرصة لمغادرته رغبة منه ، فحينئذ هو حر بنفسه ولن أجد مسوغاً له . . . ومعاذ الله أن تقول العرب عن قاسم بن ثاني أنَّه طرد ضيفه وضيوفه» .

وفي قومه يقول الشيخ جاسم شعراً:

لنا هضيبة يا من بها من نجيره
على رغم من ضده ومن عاداه

أجرنا بها الحبين من ضيم حقهم
وتوسع لهم عقب المضيق قضاه

على نصر مظلوم وعلى قمع ظالم
ومقام حق في رضى الإله

وربعي إلا ما جاء من الدهر نايبة
إلا قلت قول ما يرون سواه

تعزو الكتابات التاريخية إجارة الشيخ جاسم ومنحه حق اللجوء إلى تجربته الشخصية من الأسر التي أُخذ فيها على حين غِرَّة رغم حصوله على عهد الأمان، ومع ذلك كان الشيخ متسامحاً كريماً مع كافة المتعاملين معه، عافياً عند المقدرة خاصة إذا انتهت جريرة ذلك الشخص بمرور الأيام ولم تخلف أثراً في المجتمع يتجاوز حدود الله؛ بما يستعصي معه العفو أو الحاق الضرر الذي لا يمكن معالجته إلا باستحداث ما يماثله لإنفاذ حق عام. فقد تجاوز «الشيخ المؤسس» ما فعله معه الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين عندما أسره البريطانيون، وطلب من ابني أخيه اللذين تولَّيا حكم البحرين آنذاك، أن يخلّصوا عمّهما من الأسر، وعرض عليهما تقديم ماله في سبيل ذلك إرضاء لله تعالى ولما فيه من صلة رحم. وفي هذا الصدد يقول:

اذ اتى مع بيت المكارم محمد
حريب الردى يشكي على الحال

شكا لي وشكوانا الى الله راجعه
يفك من عوق النجيب اغلال

فيا عيال العم فكوا محمد
من الحبس لا ترضون له باذلال

فاما تفكونه رجا أو مخافة
من الله ولا تطلبون حلال

فان كان تبون المال فالمال عندنا
جمعناه حق المكرمات ازمال

ولا نجمعه الا في رجاء خروجه
بمواجيب والا في بطون اسحال

فعندي لكم من الخيل تسعين سابق
والف من الهجن النجاب اجلال

عَلَي يمين الله اني اسوقها
لعل عثرات الكريم تقال

وسلامي على من عانني في فكاكه
وعساه من جزل الثواب ينال

أمَّا على المستوى الخارجي، فتشير الوثائق التاريخية إلى أنَّ الشيخ جاسم كان حريصاً على استقلال قطر وحقَّها في تقرير مصيرها وسيادتها على أراضيها ومواردها، وبما يتسق مع منظومة حقوق الإنسان في عصرنا الراهن، وهو يقول ناقداً التبعية للخارج

«واذعنت يسومونها بالذل سوم عذاب». وعلى الرغم من أنَّ الشيخ جاسم كان نصيراً قوياً للخلافة العثمانية رغم كل الضغوط العسكرية والاقتصادية التي واجهته من بريطانيا التي دخلت في صراع شبه دائم معه بسبب هذه العلاقة، لكنَّه في الوقت ذاته كان يمنع العثمانيين من التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لقطر أو المساس بمصالح أهلها، وبالأخص تعيين مسؤولين عثمانيين لإدارة المدن القطرية أو إنشاء جمارك فيها أو تعزيز حاميتهم العثمانية في الدوحة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية انتهت بانتصار القطريين في معركة الوجبة عام ١٨٩٣، ما ترتَّب على تلك الهزيمة عزل والي البصرة الذي قاد الحملة العسكرية على قطر.

لم يكن الشيخ جاسم ساعياً للحرب أو العدوان على جيرانه، إلا إذا أصبح عليه خوض حياضها كما يقول المؤرخ أمين الريحاني، فقد كان يتجنبها مع العثمانيين والبريطانيين والقبائل المحيطة بها في المنطقة. ويُسجل التاريخ الرؤية الريادية للشيخ جاسم في تحريم الحرب الهجومية وحظر استخدام القوة المسلحة إلا إذا كانت دفاعاً عن النفس ورداً للعدوان وتأكيداً لمقاومة الاحتلال وتكريساً لحق تقرير المصير، وهو المبدأ الذي أكدَّه ميثاق الأمم المتحدة والدستور القطري في تحريم الحرب الهجومية. ويُعبرّ «الشيخ المؤسس» عن شخصيته التي تمجد الحق في السلم وتلتزم بالحوار لحل المشكلات شريطة ألا يعد ذلك جبناً ولا وهناً في قوله:

فجنحت أنا للسلم لا من مذلة
ولا اني بوهن للحروب هياب

وعاملت انا بالصدق والنصح والنقاء
وترى الله علام بكل كتاب

وينبغي الإشارة إلى أنَّ قطر كانت هي الإمارة الوحيدة في منطقة الخليج التي دافعت الدولة العثمانية عن حقها في تقرير مصيرها واستقلالها في الاتفاقية الإنجليزية-العثمانية التي عقدت في لندن عام ١٩١٣، واضطر الإنجليز لقبول هذا الإصرار العثماني رغم معارضتهم الشديدة؛ لاعتقاد الطرفين بأنَّ قطر لديها الحق في الاستقلال نتيجة الرؤية الفكرية الحقوقية للشيخ جاسم في بناء علاقات دولية على مرتكزات السلام والتعاون بين الشعوب واحترام حقها في اختيار شكل الحكم الذي يناسبها، وهي الأفكار التي نادى فيها ميثاق الأمم المتحدة واستندت إليها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لاحقاً.

كان الشيخ جاسم في تطبيقات رؤيته الحقوقية داعماً لقضايا أمته الإسلامية ورافضاً احتلال القوى الأوربية لبلاد المسلمين، إذ قدَّم على سبيل المثال الإعانات المالية للشعب الليبي أثناء مقاومته للاحتلال الإيطالي. ومن المفيد الإشارة إلى رؤية «الشيخ المؤسس» عن وحدة الأمة الإسلامية، والتي تتشارك في مرتكزاتها مع التنظير السياسي المعاصر للتكامل في العلاقات الدولية، ومثاله الاتحاد الأوربي. فالشيخ جاسم دعا إلى ضرورة قيام رابطة إسلامية جامعة في بلاد المسلمين شريطة أن يحكم أهل كل إقليم تحت هذه الرابطة نفر من أهله، بحكم معرفتهم ودرايتهم بشؤونه وحاجاته، ومن ثم يتحقق الترابط والتعاضد بين الأقاليم الإسلامية بما يراعي خصوصية كل إقليم ويأخذ في الحسبان اختلاف الأعراق وتباين الثقافات والعادات والتقاليد. ويخلُّص دارسو سيرة «الشيخ المؤسس» إلى أنَّ رؤيته كانت واقعية لم تنكر التنوع وخصوصيات الأقاليم الإسلامية، وتقوم على مبدأ التعاون لا مبدأ القوة والهيمنة في فرض سيطرة إقليم على آخر أضعف قوة ومصادر.

واتصالاً بنهج «الشيخ المؤسس» في أنَّ دولة قطر هي

«كعبة المضيوم» لكل من يطلب «الدخالة» ,كانت قطر

أول دولة عربية وخليجية تصدر قانون اللجوء الذي مثل «قدوة للمنطقة العربية» حسبما ذكرت المنظمات الحقوقية الدولية، وقد تضمن القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم اللجوء السياسي تعريفاً للاجئ السياسي بأنّه «كل شخص خارج دولته التي ينتمي إليها بجنسيته، أو الدولة التي يقع فيها محل إقامته المعتادة إذا كان عديم الجنسية، ولا يستطيع أو لا يرغب بالعودة إليها بسبب خوف له ما يبرره من التعرض لخطر الحكم عليه بالإعدام أو بعقوبة بدنية، أو التعذيب، أو المعاملة الوحشية أو المهينة، أو للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية». علماً بأنَّ هذا القانون أكَّد على مراعاة أحكام الاتفاقيات التي تكون الدولة طرفاً فيها عند منح حق اللجوء السياسي، ومنح اللاجئ جملة من الحقوق والحريات والمزايا بصفته إنساناً يتمتع بكامل حقوق الإنسان، كما حدد الحالات التي لا يجوز فيها منح صفة اللجوء السياسي، ومنها الشخص الذي ارتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الاتفاقيات الدولية أو ارتكب أفعالاً تتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. كما أنَّ هذا القانون حظر إعادة اللاجئ السياسي أو تسليمه إلى دولته، أو إلى أي دولة أخرى يُخشى من تعرضه فيها للخطر أو للاضطهاد.

وختاماً، تمضي ١٠٩ أعوام على رحيل «الشيخ المؤسس» ولا يزال الرجل حاضراً في ذاكرة القطريين خاصة والعرب عامة بآثاره وأقواله ونهجه وإرثه ورؤيته. كان حقاً «شيخ الأمراء» جاهاً وسنّاً كما وصفه المؤرخ أمين الريحاني، وكان رواية قطرية وعربية وإنسانية في سردية التاريخ.

المراجع

- الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني | الديوان الأميري، نقلا عن الرابط https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatars-rulers/sheikh-jassim-bin-mohammed-bin-thani?sc_lang=ar-QA
- الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، تاريخ قطر، مكتبة جامعة قطر، نقلا عن الرابط https://libguides.qu.edu.qa/c.php?g=281554&p=1875720
- الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني: أبحاث الندوة التاريخية المصاحبة لاحتفالات اليوم الوطني لدولة قطر ٢٠٠٨، ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٨ (الدوحة: المكتبة الوطنية، ٢٠٠٨).
- الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤).
- راشد بن محمد بن عساكر، الأعمال الخيرية والأوقاف الشرعية في نجد للشيخ قاسم بن محمد آل ثاني: وقف الأماكن والكتب في بلد الرياض (الرياض: دار درر التاج للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني: السيرة الشخصية، الجزء الأول (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٧).
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني: العلاقة مع البحرين، الجزء الثاني (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٧).
- عمر معن العجلي، داهية العرب: الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (الدوحة: نهاوند للوثائق والدارسات التاريخية، ١٩٥٣).
- عيسى عبد الله، المؤسس: الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني (دار روزا للنشر، ٢٠١٩).
- قاسم بن محمد آل ثاني، ديوان الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وقصائد أخرى نبطية (الدوحة: مطابع قطر الوطنية، ١٩٦٩).
- محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (دون ناشر، ١٩٨٠).
- مصطفى بدر، تاريخ قطر من قاسم بن محمد آل ثاني إلى حمد بن خليفة آل ثاني (مركز الراية للنشر والإعلام، ٢٠١١).
- مصطفى مراد الدباغ، قطر: ماضيها وحاضرها (بيروت: منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦١)

انطلاق المؤتمر الدولي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول التنمية المستدامة بالقاهرة

انطلقت بالعاصمة المصرية القاهرة، أعمال المؤتمر الدولي الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول التضامن الدولي وخطة العام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة – محورية الهدف ١٦ "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وشارك بالمؤتمر خبراء وممثلو جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة العربية البالغ عددها ١٥ مؤسسة وطنية، وممثلون عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكتبه التنفيذي وأمانات الشبكات الإقليمية الأربع المعتمدة بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب ممثلين عن لجنة الميثاق والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وممثلي الجامعة العربية والدولة المستضيفة، مصر، ومؤسسات ومنظمات الإحصاء وبرلمانيين

مسيرة عالمية ومسؤولية جماعية

وأكدت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، أن مسيرة تعزيز وحماية حقوق الإنسان هي مسيرة عالمية والمسؤولية فيها جماعية، مشيرة إلى أهمية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأعربت – خلال كلمتها بالمؤتمر – عن أملها في أن يشكل المؤتمر نواة للعمل الجماعي المستمر ولشراكات تسهم في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على القيام بدورها بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الربط بين أصحاب المصلحة في عمليات التنفيذ والرصد الوطنية بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة.

كما أعربت عن أملها أن تلعب المؤسسات دوراً هاماً بإطار تشجيع حكوماتها بالعمل على التوصيات الواردة بهذا الخصوص بمؤتمرات الأمم المتحدة كمؤتمر التجارة والتنمية المنعقد بالدوحة بأبريل ٢٠١٢، وما أكد به من ترحيب لانضمام الدول النامية والأقل نمواً لمنظمة التجارة العالمية، ومدى أهمية متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً.

وقالت إن الجهات المنظمة لهذا المؤتمر اختارت التضامن الدولي في تنفيذ خطة ٢٠٣٠، كونه ذا أهمية جوهرية وأساساً للتعاون الدولي والشراكات الناجحة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فخطة ٢٠٣٠ هي خطة عالمية لا يمكن تنفيذها دون تضامن وتعاون دولي وعمل جماعي.

وتابعت أنه تم اختيار الهدف ١٦ باعتباره هدفاً محورياً ومفتاحاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والذي نستطيع من خلاله توسيع الفضاء المدني والمشاركة السياسية لجميع الفئات الاجتماعية، ومناهضة الفساد والاستقطاب والتمييز وعدم المساواة.

وأكدت ضرورة وجود الإرادة السياسية الحقيقية لوجود إدارات حكومية فاعلة ومحوكمة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات وفتح الفضاء المدني؛ واللذين يشكلان ضرورة للانتقال إلى مجتمعات عادلة ومسالمة وشاملة، مما يعززه إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات وقادرة على تقديم الدعم لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وتابعت: "ليس لنا التقليل من أهمية أيٍ من أهداف التنمية المستدامة، فالتنمية لا تتجزأ والأهداف مترابطة بحيث لا يمكن تحقيق أحدها دون الآخر، ولتحقيق التنمية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب (لا تترك هدف ورائك)، وأولها الهدف ١٦؛ لأنه سر الحياة والهدف الذي يؤسس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وأضافت رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الوقت قد حان ليكون القطاع الحكومي شريكاً بالنضال لتحقيق الحقوق ومتكامل مع باقي أصحاب المصلحة؛ فهذا العمل يتطلب شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة. هذه الشراكات الشاملة يجب أن تبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة لتحقيق تنمية مستدامة ناجعة.

وأعربت عن أملها في أن يضع المؤتمر توصيات وخطة عمل لمتابعة تنفيذها، داعية إلى أن يكون المواطن "كإنسان" هو البوصلة التي يهتدي بها المؤتمر، فليس المهم ارتفاع الدخل الوطني للبلد، بل المهم أن ينعكس ذلك على الخدمات المقدمة للمواطن من صحة وتعليم وعلى حصته الكافية من الدخل دون تمييز، بما يحفظ كرامته الإنسانية في بلده وفي العالم أجمع.

الديمقراطية والحكم الرشيد

من جانبه، دعا سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى تعزيز الديمقراطية كإحدى وسائل تحقيق الإرادة السياسية للوصول للحكم الرشيد.

وقال الجمالي – خلال كلمته – إنه على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لا تتضمن صراحة منظومة حقوق الإنسان، غير أن المسائل التي تغطيها تعكس الإطار الدولي لحقوق الإنسان وتشمل: الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد تضمنت هذه الأهداف بعداً أساسياً يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، باستنادها إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأضاف أن الشبكة العربية وضعت من ضمن خططها؛ العمل على التوعية والتثقيف بأهداف التنمية المستدامة والعمل على بناء قدرات المؤسسات الوطنية بهذا المجال، لتعريف المؤسسات

الوطنية بطبيعة دورها بخصوص متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدانها، ولتبادل أفضل الممارسات والاطلاع على التجارب وتقييمها، وكذلك للتعريف بهذه الأهداف وتحليل ومناقشة التحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية بهذا الصدد.

وأشار إلى أن الثقافة المؤسساتية شرط أساسي للشفافية والمحاسبة، لذلك تعتبر الشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة أدوات الحكم الرشيد الذي سيضع نصب عينيه خدمة المواطن وتأمين احتياجاته عند وضع الخطط وتوزيع الميزانية.

ولفت إلى استمرار الشبكة العربية في تعاونها مع شركائها بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المختصين في بناء القدرات وتبادل الخبرات، والحث على وضع الخطط العملية التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات للإسهام في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لما سيمكن المؤسسات الوطنية من أن تكون مجدية ومضطلعة بمسؤولياتها ومدمجة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

من جهته، قال مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية منير الفاسي إن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة صنوان متلازمان لا يفترقان، كل منهما يدعم الآخر، فالحق في التنمية هو من حقوق الإنسان الأساسية كما أكد على ذلك كل من "إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية" والميثاق العربي لحقوق الإنسان"، بل إن تعميق الفهم بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ما هو إلا تعزيز للوعي بثقافة حقوق الإنسان في منظورها الشامل.

وأضاف أن احترام حقوق الإنسان وتفعيل سيادة القانون ومكافحة الفساد عوامل أساسية من أجل توفير أرضية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إتاحة سبل الاحتكام إلى القضاء، فحق التقاضي بدرجاته مكفول للجميع، وأي إقصاء أو تمييز أو تهميش قد يشكل ذريعة لاستياء أو عداوة أو عنف.

وأكد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول أو تبرير أي فعل من أعمال العنف، أو التهديد به، أيا كانت بواعثه وأغراضه.

وشدد على ضرورة تعزيز التضامن وتضافر الجهود إقليميا ودوليا لإحلال السلام وإيجاد حلول جذرية مبتكرة ومستدامة للأزمات الإقليمية والعالمية المتفاقمة، علاوة على تبني خطط تنموية واستراتيجيات تكفل حماية حق التمتع في بيئة سليمة ومستوى معيشي ملائم، مع إشراك المرأة والشباب، ومواصلة جهود تطوير منظومة التعليم، ومعالجة أسباب التطرف، وتعزيز ثقافة الحوار وقبول الآخر.

وقال: "لعل تضافر الجهود لتفعيل شبكة التعاون القانوني والقضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة أضحى أحد المفاتيح الناجعة في سبيل إجهاض كل مخطط إجرامي يمس سلامة مجتمعاتنا ووحدة واستقرار أراضي بلداننا العربية".

ونوه إلى أن الحديث عن الأمن والعدل والسلام يحيلنا إلى قضية محورية وهي المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تأمين حقوقه الأساسية المشروعة التي يتم انتهاكها من قبل سلطات الاحتلال، ناهيك عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على جدار الفصل العنصري، والاستمرار في سياسة التوسع في إنشاء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة. والأكيد أن استقرار وتنمية المنطقة ككل يتطلب استعادة فرص مسار سياسي يسمح بتسوية القضية ا لفلسطينية .

وفي سياق متصل، لفتت سعادة السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، إلى أن مشكلة الزيادة السكانية أضحت عبئًا كبيرًا على اقتصاديات الدول النامية، وأحد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة، ومنها حقوق الأطفال والشباب وحقوق المرأة.

وأضافت أن الاضطرابات الأمنية التي تعاني منها بعض البلدان العربية وما تلاها من نزاعات مسلحة تسببت في خروقات أمنية كبيرة، أثرت بالقطع على حياة مواطني تلك البلدان وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية.

وشددت على ضرورة تعظيم الجهود لإحلال السلام في المنطقة، حفاظا على الدولة الوطنية وحقوق شعبها، خاصة في تلك الفترة التي أصبحت فيها الأوبئة عالما موازيا يتطلب مواجهته.

ودعت إلى ضرورة مواجهة هذه التحديات الجسام التي تفرض على الجميع التكاتف وتدعيم التضامن الدولي وإعادة تعريف السلم والامن الدوليين بما يضع مجلس الامن امام مسؤولياته.

من ناحيته، قال رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيد محمد النسور، إن ما شهدته المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة يتطلب الدراسة، في ضوء المطالبات المشروعة بالعيش الكريم وتوفير الخدمات، مشيرا إلى أنه لا تنمية بدون تحقيق الأمن الإنساني، وانعدام الخوف والعوز، والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

وأضاف رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان – خلال كلمته بالمؤتمر – أن المجتمعات الآمنة هي التي يتمتع أفرادها بفوائد التنمية دون إقصاء لأي حقوق، لافتا إلى أنه من المستبعد جذب الاستثمار في بيئة يستشري فيها الفساد، متابعا أنه لا قيمة لتحقيق معدلات النمو دون مصاحبة الأفراد بضمان التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية ومشاركتهم الفاعلة في صناعة القرار.

وأكد إيمان الأمم المتحدة الكامل بالدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في دعم أجندة التنمية المستدامة، مشددا على دعم المنظمة الأممية لكافة المبادرات الوطنية لتلك المؤسسات.

أما السيد عادل عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي، فقال إن هناك حاجة ماسة لتكاتف الجهود لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، مضيفا أن الصلة مترابطة بين تحقيق حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وأن توفير فرص العمل وتشريعات تحقق أبعاد تنموية فهي تفيد حقوق الإنسان.

وأضاف العسومي، خلال كلمة بالمؤتمر – أن تسليط الضوء على السلام والعدل ضمن التنمية المستدامة يؤكد العلاقة التكاملية بين التنمية المستدامة وحقوق الانسان فهما وجهان لعملة واحدة، مشيرا إلى أن البرلمانيين يحققون هذه المعادلة عبر التشريعات من خلال المواطنة والعدالة وذلك شريطة رؤية تنموية متكاملة وما يتيح التوزيع العادل للتنمية ولضمان حقوق الاجيال الحاضرة والقادمة.

وأكد أن الصلة مترابطة بين تحقيق حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فتوفير فرص العمل ووضع تشريعات تحقق أبعادا تنموية هي أمور تفيد حقوق الإنسان.

التمتع بثمار التنمية

من ناحية أخرى، قالت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي المصرية إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لعام ٢٠٣٠، هو الشغل الشاغل لكافة دول العالم، والأمم المتحدة ومختلف المؤسسات الدولية والإقليمية، حيث اتفق العالم في عام ٢٠١٥ أن يحقق هذه الأهداف، من خلال التضامن والعمل المشترك، سعيًا للوصول لمستقبل أكثر إشراقًا يتمتع فيه الجميع بالعدل والمساواة وثمار التنمية.

وأضافت المشاط – في كلمة مسجلة بالمؤتمر – أن أهداف التنمية المستدامة تأتي على قدم المساواة من حيث الأهمية والتأثير على شعوب العالم، إلا أن الهدف السادس عشر المتعلق بالعدل والمساواة والمؤسسات القوية،

يكتسب أهمية محورية نظرًا لخصوصيته الشديدة وارتباطه بشكل أو بآخر بكافة الأهداف الأخرى، حيث لا يتصور أن تتحقق تنمية في العالم بدون سلام واستقرار وحصول الإنسان على حقوقه القائمة على سيادة القانون وإعلاء قيم العدل والمساواة.

وأوضحت أن جائحة كورونا التي ألمت بالعالم بداية عام ٢٠٢٠، رغم آثارها السلبية المتعددة على التنمية وتسببها في تراجع مكتسباتنا من الجهود المبذولة على مدار الأعوام الماضية، إلا أنها لفتت أنظار العالم أجمع إلى أهمية بذل المزيد من الجهد لتحقيق التضامن وتعزيز العمل المشترك، وإعلاء قيمة العدل والمساواة وحقوق الإنسان في سبيل المضي قدمًا نحو التغلب على التحديات وتنحية الانقسامات والاختلافات جانبًا لنستمر في جهود التنمية المستدامة سعيًا للوصول لمستقبل أفضل مع حلول ٢٠٣٠.

ثوابت الأمة العربية

وعلى هامش الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث وقعها عن الشبكة العربية سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، وعن الجامعة العربية سعادة السيد منير الفاسي، نيابة عن معالي السيدة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد بالجامعة العربية.

وتأتي مذكرة التفاهم اتساقا مع أهداف الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتركز بالأساس على تعزيز جهود بناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق والأولويات والشواغل العربية.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تنمية الاعتزاز بثوابت الأمة العربية وقيمها وهويتها من خلال تنسيق المواقف لوضع قضايا حقوق الإنسان في الإطار الصحيح عند طرحها في المحافل الإقليمية والدولية.

وتنخرط مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في إطار جهود تعزيز التواصل بين آليات منظومة حقوق الإنسان القائمة تحت مظلة جامعة الدول العربية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

إجتماعات مصاحبة للمؤتمر

وعقب الجلسة الافتتاحية أجرت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية سلسلة من الاجتماعات مع رؤساء وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة في المؤتمر إلى جانب اجتماعاتها مع الشركاء وأصحاب المصلحة وشملت اللقاءات سعادة السيد عادل العسومي رئيس البرلمان العربي و سعادة السيد منير الفاسي مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية وسعادة السيدة إلينا بانوفا المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر وسعادة السيد عبد الله العجمي مدير إدارة حقوق الإنسان بمجلس التعاون لدول الخليج والشيخ الدكتور هلال بن سعيد الشيذاني رئيس لجنة المنظمات والعلاقات الدولية باللجنة العمانية لحقوق الإنسان هلال وسعادة السيد لويس مارتنيز مستشار البرنامج الانتخابي في الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدكتور مقصود كروز رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالإمارات. وبحثت اللقاءات أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات نقل التجارب والخبرات وتبادل أفضل الممارسات في عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان فضلاً عن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وآليات التنسيق لتحقيق توصيات المؤتمر على أرض الواقع.

تعزيز التعاون القضائي العربي لمواجهة الإرهاب

فيما اختتمت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر؛ أعمال المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - محورية الهدف ١٦ «السلام والعدل والمؤسسات القوية»، وقالت العطية: إن المؤتمر قد وضع توصيات وخطة عمل لمتابعة تنفيذها، مشيرة في هذا السياق إلى أن المواطن «كإنسان» هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير سبيل الحياة الكريمة، لذا كان البوصلة التي اهتدى بها المؤتمر لتنعكس مخرجاته على الخدمات المقدمة للمواطن من صحة وتعليم وحصة كافية من الدخل دون تمييز مع التأكيد على حصوله على حقوقه الكاملة بما يحفظ كرامته الانسانية في بلده وفي العالم أجمع.

وقالت سعادتها إن الجهات المنظمة للمؤتمر اختارت التضامن الدولي في تنفيذ خطة ٢٠٣٠، كونه

ذا أهمية جوهرية وأساساً للتعاون الدولي والشراكات الناجحة لدعم الجهود الإنمائية للبلدان ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فخطة ٢٠٣٠ هي خطة عالمية لا يمكن تنفيذها دون تضامن وتعاون دولي وعمل جماعي.

وأشارت إلى أهمية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لافتة إلى أن المؤتمر يعتبر نواة للتضامن الدولي والعمل الجماعي المستمر وتأسيسا لشراكات متنوعة تسهم في خلاصتها في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على القيام بدورها المنوط بها بتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق الربط بين أصحاب المصلحة في عمليات التنفيذ والرصد الوطنية بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة.

بينما أكد المشاركون في المؤتمر الدولي على ضرورة تضافر الجهود لمعالجة جذور ومسببات النزاعات وتعزيز التعاون القضائي العربي كأحد المفاتيح الناجعة في سبيل مواجهة جريمة الإرهاب.

وطالب المشاركون بأن يكون المواطن "كإنسان" هدف الحكومات عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فلا قيمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إذ لم يصاحب هذا النمو تمكين الأفراد اقتصادياً وضمان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتمكينهم من التعبير عن آرائهم بحرية ومشاركتهم الفاعلة في صنع القرار.

وأكدوا أن التنمية لا تتجزأ وأن أهداف التنمية المستدامة مترابطة بحيث لا يمكن تحقيق أحدها دون الآخر، إلا أن هناك إدراكاً بمحورية الهدف ١٦ باعتباره هدفاً مركزياً يؤسس لتحقيق الأهداف الأخرى، وباعتبار أن التنمية لا تتحقق دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمن والسلام، وإرساء الديمقراطية وارتباط الأنظمة السياسية بمجتمعاتها، ومعالجة النزاعات ا لمسلحة .

وأشاروا إلى أن أجندة ٢٠٣٠ هي أجندة حقوقية بامتياز وأنها تستخدم في الغالب نفس الأدوات والمنهجيات الحقوقية التي تستخدمها مؤسسات حقوق الإنسان في عمليات الرصد والإبلاغ والقياس ورفع التقارير.

ونوه المشاركون بأهمية انخراط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات رصد وقياس وتقديم التقارير حول أجندة ٢٠٣٠ باعتبار ذلك من روافع وضمانات تحقق الأجندة على مستوى الدول، ودور المؤسسات الوطنية كأحد آليات الإنذار المبكر في تحديد الأسباب الأساسية لانتهاكات حقوق الإنسان ولتهميش الافراد في مجتمعا تهم .

وأوضحوا أن خدمة المواطن وتأمين احتياجاته هي البوصلة التي يهتدي بها الحكم الرشيد عند وضع الخطط وتوزيع الميزانية، بل المهم أن ينعكس ذلك على الخدمات المقدمة للمواطن من صحة وتعليم وعلى حصته الكافية من الدخل دون تمييز، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بما يحفظ كرامته الإنسانية، وأن يكون القطاع الحكومي شريكاً بالنضال لتحقيق الحقوق ومتكامل مع باقي أصحاب المصلحة.

تسوية القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال

وشدد المشاركون بالمؤتمر على أن استقرار وتنمية المنطقة ككل يتطلب فرض مسار سياسي يسمح بتسوية القضية الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي "الأبارتايد" الممارس بحق الفلسطينيين بجميع أماكن تواجدهم، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه واستغلال موارده الطبيعية وتطوير اقتصاده الوطني وإحداث التنمية. وهذا لن يتحقق إلا بقيام المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل؛ لإنهاء ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال لإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأهمية تفعيل أدوات المحاسبة والمساءلة الدولية.

ولفتوا إلى أن استمرار وجود نزاعات مسلحة وبؤر للتوتر وتفشي آفة الإرهاب والتطرف العنيف مدعاة للقلق وعائق أمام دوران عجلة التنمية، ومساس بالحق في التنمية والحق في الحياة، ما يستلزم تضافر الجهود لمعالجة جذور ومسببات النزاعات وتعزيز التعاون القضائي العربي كأحد المفاتيح الناجعة في

سبيل مواجهة جريمة الإرهاب، وفي ذات الوقت العمل المشترك لإنهاء النزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة.

وأكد المشاركون أنه لا بد من العمل على جميع غايات الهدف ١٦، لمنع العنف والتعذيب وتعزيز سيادة القانون وتكافؤ الفرص للوصول للعدالة، ومكافحة جميع أنواع الجريمة بما في ذلك الاتجار بالبشر والفساد والرشوة والحد من تدفقات الممنوعات، وضمان حماية الحقوق والحريات، وإرساء مؤسسات قوية وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

وتضمنت أوراق المؤتمر والكلمات الافتتاحية العديد من التوصيات أبرزها، استمرار تنفيذ توصيات مؤتمر الشبكة العربية المنعقد في شرم الشيخ ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٩ حول دور المؤسسات الوطنية في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واعتبارها جزء من توصيات هذا المؤتمر، ووضعها في الحسبان بخطط عمل تنفيذ توصيات هذا المؤتمر.

ودعا المشاركون إلى تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على لعب دور فاعل على المستوى الوطني في تحقيق أهداف التنمية، لا سيما الهدف ١٦، وذلك من خلال شراكات مع أصحاب المصلحة والمنظمات والمجتمع المدني في المنطقة العربية في عمليات التنفيذ والمتابعة، والمساهمة الفعالة في مختلف اللجان الفنية والقطاعية من أجل الحث على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأكدوا أن تدمج أهداف التنمية ضمن استراتيجيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقاريرها السنوية، وأن تعمل المؤسسات الوطنية على ربط قاعدة بيانات الشكاوى التي تتلقاها مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

معالجة تحديات التنمية المستدامة

كما أكدوا ضرورة تعاون أصحاب المصلحة لخلق الإرادة السياسية الحقيقية لوجود إدارات حكومية فاعلة ومحوكمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المساحة المتاحة للمجتمع المدني للانتقال إلى مجتمعات عادلة ومسالمة وشاملة، وحث الحكومات على تعزيز الحالة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير ومناهضة التعذيب والوقاية منه.

وشدد المشاركون على أهمية تعزيز جهود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال رفع الوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة وذلك من تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية والجهات الرسمية والأهلية لتنفيذ مضامين الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي اعتمدتها جامعة الدول العربية للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

وطالب المشاركون بأن تسعى الجهات المشاركة في المؤتمر، كل ضمن مجال اختصاصه والتفويض الممنوح له، إلى العمل على تقديم المشورة والدعم الفني للحكومات من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية تؤخذ بالاعتبار القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان خاصة ما يتعلق بالتغيرات المناخية والتطرف العنيف والذكاء الاصطناعي.

وشددوا على أهمية دعم التوجه الفلسطيني للمحكمة الجنائية الدولية لإعمال مبدأ المحاسبة وسعياً نحو العدالة المغيبة في فلسطين، ودعم وإسناد لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد عدوان مايو الماضي على قطاع غزة، ورفض قرار دولة الاحتلال بوسم ست مؤسسات مجتمع مدني وحقوق إنسان فلسطينيين بالإرهاب، وتقديم كل دعم ممكن للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

ودعا المشاركون إلى أن تستمر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، بالشراكة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، ببناء قدرات المؤسسات الوطنية العربية في مجال تنفيذ وقياس أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ورصد التقدم المحرز في

تنفيذها، وتسهيل تبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال.

وحثوا على أن تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدورها لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراجعة الإطار التشريعي لتتوائم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما يستجيب لأهداف التنمية المستدامة، بما يسهم في رسم السياسات العامة وتحليل مدى استجابتها لأهداف التنمية المستدامة، ومراقبة مدى وجود مؤسسات فاعلة، وطبيعة أدائها وتقديم الرؤية الحقوقية وبناء التقارير الوطنية ضمن مؤشرات قادرة على تقييم الواقع.

وأشاروا إلى أهمية تشجيع المؤسسات الوطنية على التعاون مع أجهزة الإحصاء المركزية في بلدانها وعمل مذكرات تفاهم لتوفير البيانات الإحصائية ذات الجودة والمستجيبة لمؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا سيما البيانات حول الفئات الضعيفة أو المحرومة والمعرضة لخطر التخلف عن الركب.

تحديث التشريعات الإحصائية

ولفت المشاركون إلى أهمية تشجيع الدول العربية على العمل على تحديث التشريعات الإحصائية بما يتوافر مع المتغيرات والتطورات والقضايا الناشئة، خاصة في مجال أهداف التنمية والفئات المهمشة وحقوق الانسان.

ونوهوا إلى أهمية تشجيع أجهزة الإحصاء المركزية في الدول العربية على الانفتاح على القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكافة الشركاء في عملية توفير البيانات المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة وسد الفجوات الإحصائية في هذا الشأن.

وأكدوا كذلك أهمية تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دولها لتفعيل "شبكة التعاون القانوني والقضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" كأحدى الآليات تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وشدد المشاركون على ضرورة تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية الشريكة في المؤتمر على العمل على بناء قدرات السلطات القضائية في مجال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في مجال القضاء وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة.

وحث المشاركون الدول على وضع خطط وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ المعني بالمرأة والأمن والسلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالمرأة والشباب، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط.

وأكدوا أهمية تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بالانخراط في آليات وترتيبات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية متى ما اقتضى الأمر ذلك.

وشددوا على ضرورة رفع التوعية حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في الانتخابات والحقوق المتعلقة بالانتخابات والحث والسعي إلى انتخابات أكثر شمولية واستمرارية والعمل على رصد العملية ككل وتفعيل الدليل المنهجي.

وأكدوا على ضرورة التصدي للعنف ضد المرأة والأقليات وتشجيع مشاركة المرأة والشباب للوصول إلى المناصب القيادية.

وفي نهاية المؤتمر، وجه المنظمون والمشاركون جزيل الشكر لجمهورية مصر العربية، على حسن الاستقبال واستضافة وتسهيل أعمال هذا المؤتمر.

وجاء تنظيم هذا المؤتمر بهدف تشجيع دول المنطقة العربية لتحقيق مزيد من التقدم باتجاه تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، من خلال توفير الموارد ووضع الخطط وتنفيذها بالشراكة مع القطاعات التنموية المختلفة؛ حيث أظهرت بعض التقارير الدولية أن المنطقة العربية، ورغم التقدم المحرز في بعض المجالات، إلا انها ما زالت تحتاج مزيداً من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وشملت فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر جلسة حول "محورية الهدف ١٦" فيما يتعلق بالديمقراطية والحوكمة والشفافية ومناهضة الفساد، ترأستها السيدة نهاد أبو القمصان، عضو المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، وقدم – خلالها – الوزير المفوض السيد منير الفاسي مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ورقة عمل بعنوان جهود منظومة العمل العربي المشترك في تعزيز التربية والتثقيف على حقوق الإنسان والديمقراطية، بينما قدم السيد مارك تيتوس سيبريروس، من وحدة مؤشرات وبيانات حقوق الإنسان، قسم منهجية التعليم والتدريب التابعة

لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورقة عمل بعنوان "التثقيف في مجال حقوق الإنسان كاستراتيجية رئيسية نحو مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

وقدم المستشار الأستاذ علاء العرموطي المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، ورقة حول "محورية الهدف ١٦، فيما يتعلق بالحوكمة والشفافية ومناهضة الفساد ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن ورقة عمل أخرى للسيدة ماليني أليأس، منسقة مجموعة برايا المعنية بإحصاءات الحوكمة.

كما قدم الأستاذ أحمد رضا، مدير الإدارة القانونية بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ورقة عمل بعنوان (دور المجتمع المدني في «محورية الهدف ١٦» فيما يتعلق بالديمقراطية والحوكمة والشفافية ومناهضة الفساد".

وشملت فعاليات المؤتمر جلسة ثانية حول" الإحصاء ومؤشرات التنمية المستدامة (قياس الهدف ١٦) وأهمية التعاون والتفاعل بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وإدارات الإحصاء"، ترأستها الدكتورة نهى بكر، عضو المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان ، تم خلالها تقديم ورقة عمل للأستاذة نفين عوض رئيس وحدة التنمية المستدامة بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر كما قدم السيد الهادي السعيدي المدير العام للمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ورقة عمل حول "الغايات والمؤشرات والتحديات الإحصائية لقياسها".

كما قدم السيد مارك تيتوس سيبريروس ، وحدة مؤشرات حقوق الإنسان والبيانات، قسم تعليم المنهجية والتدريب بمفوضية حقوق الإنسان، ورقة عمل بعنوان "نهج حقوق الإنسان تجاه المؤشرات والبيانات: تمكين تعاون أوثق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية". وقدم الدكتور عمار دويك، المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، ورقة عمل بعنوان "متابعة وقياس وتوطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية؛ دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والفريق الوطني الفلسطيني لأهداف التنمية المستدامة ١٦»إلى جانب ورقة عمل للسيدة هبة فريد مسئولة المتابعة والتقييم، للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، بعنوان "تعزيز دور الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم المشورة للدولة وتوفير البيانات المتعلقة بأجندة ٢٠٢٣؛ ربط قاعدة بيانات الشكاوى في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مع مؤشرات التنمية المستدامة".

كما شملت الفعاليات الخاصة بالمؤتمر، جلسة حملت عنوان "لا تنمية تحت الاحتلال الإسرائيلي أو في ظل الإرهاب "، ترأسها السيد محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان .

وقدم السيد مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ – خلال الجلسة – ورقة عمل مصورة تناولت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والممارسات التعسفية المنهجة تجاه الفلسطينيين.

كما قدم المستشار الأستاذ محمد الحلو، من قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بجامعة الدول العربية، ورقة عمل بعنوان "انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على التنمية والأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني".

وقدم كذلك الأستاذ عصام عاروري، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين ورقة عمل بعنوان " التنمية في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، إلى جانب ورقة عمل من السيد عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في فلسطين، بعنوان "الاحتلال والتنمية المستحيلة – قطاع غزة نموذجا".

يذكر أن المؤتمر حضره خبراء وممثلو جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة العربية والتي يبلغ عددها ١٥ مؤسسة وطنية، وعدد من ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب ممثلين عن لجنة الميثاق والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وممثلي الجامعة العربية والدولة المستضيفة – مصر – ومؤسسات ومنظمات الإحصاء والبرلمانيين، ومعاهد حقوق الإنسان ومنظمات دولية ووطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية.

تحديد فرص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون

وجاء مؤتمر التضامن الدولي لتحقيق حزمة من الأهداف من أهمها تحديد فرص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتعاون على المستويين الوطني والدولي في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتبادل أفضل الممارسات بشأن النهوض بتحقيق الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التضامن الدولي، والحوكمة، والنُهج القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مع توسيع نطاق تعاونها. علاوة على الخروج بتوصيات ووضع رؤية وخطة عمل للتغلب على التحديات في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، والتعاون مع أصحاب المصلحة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إلى جانب إنشاء فريق عمل من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأعضاء الشبكة العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة العربية والمنظمات المختصة لمتابعة خطة العمل وتوصيات المؤتمر.

ووفقاً للورقة المفاهيمية للمؤتمر؛ فإن المنطقة العربية ليست على استعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، كما هو مبين في موجز الأمين العام للأمم المتحدة حول تأثير COVID-١٩ على المنطقة العربية، على الرغم من وجود بعض التقدم قبل الوباء، لم تكن المنطقة العربية على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي سيتطلب التعافي نهجًا جديدًا للتنمية واستراتيجية للمجتمع بأسره تسترشد بالالتزام الجماعي بالسلام والاستقرار وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاقية باريس وخطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي، ما أُكد عليه في موجز الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل المضي قدمًا بشكل أفضل للتصدي لجائحة COVID-١٩، حيث تحتاج المنطقة العربية إلى إعادة ترتيب حقوق الإنسان وسيادة القانون وإنشاء مؤسسات عامة أكثر فاعلية واستجابة ومساءلة من شأنها زيادة ثقة المواطن، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ والتزامات الدول بحقوق الإنسان، ما يتطلب نهجًا يشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك المشاركة الهادفة وإدماج المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحرة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويؤكد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، على دور المؤسسات واتخاذ القرارات سريعة الاستجابة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ويستكشف الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة أيضًا العلاقة بين السياسة والمؤسسات وديناميكيات القوة التي تسهل أو تعرقل التنمية الشاملة. في هذا السياق، يتضمن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة أهدافًا محددة لمعالجة القوانين والسياسات التمييزية، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس، من بين قضايا أخرى. وبشكل أساسي، يحدد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؛ الالتزامات الخاصة بالحوكمة الفعالة بحيث تعمل المؤسسات بطريقة تمكن الناس من المساهمة في الثروة المشتركة لمجتمعهم وتشكيل رؤية المجتمع الذي يعيشون فيه.

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب الالتماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

ـ إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: - التوقيع:

الكاريكاتير